وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حمة لخضر – الوادي
كلية العلوم الحقوق والعلوم السياسية

دور البلدية في التنمية الاقتصادية

-دراسة حالة بلدية الوادي2014-/2017-

مذكـرّة تخرّج: تدخل ضمن متطلّبات الحصول على شهادة الماستر

تخصص: سياسة عامة

إعداد الطالب: عامر صحرة

إشراف الأستاذ: – عبادي خير الدين

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الجامعة	الصفة
د/ عبد الحميد فرج	جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي	رئيسا
أ/خير الدين عبادي	جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي	مشرفا
د/ سعد مسعودي	جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2018–2019م

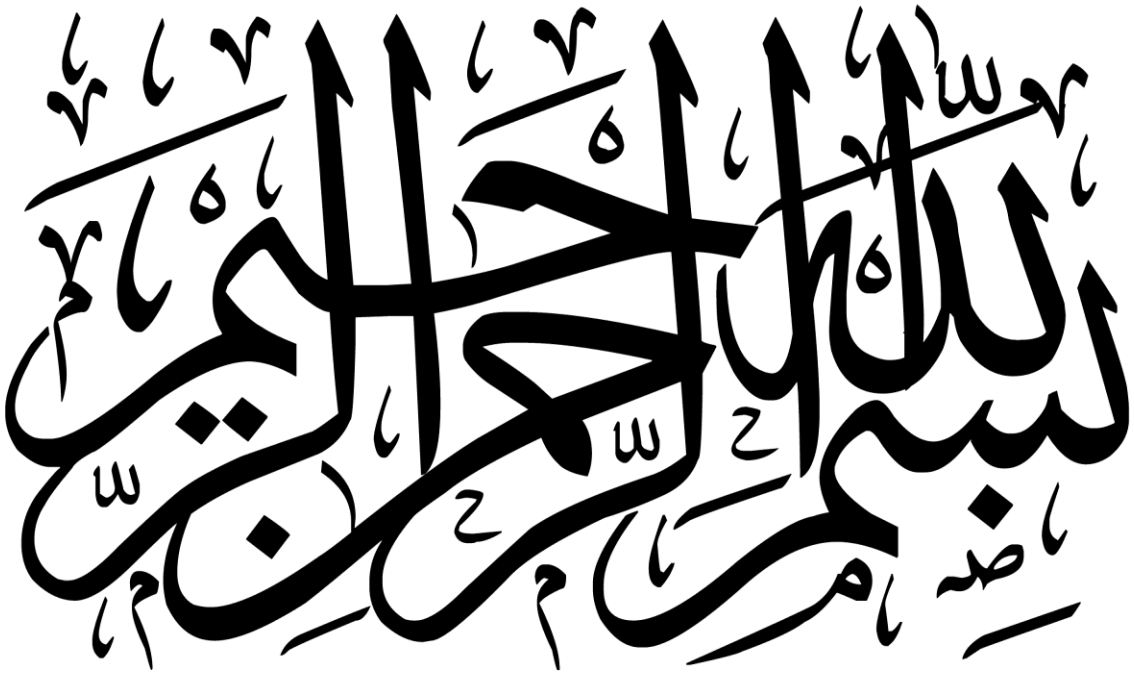
بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: 85]

نحمد الله الذي منا علينا ووفقنا على إتمام هذا العمل المتواضع

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف عبادي خير الدين، وكذا الأستاذ والأب مسعودي سعد اللذان لم يدخر أي جهد في التوجيه والإرشاد والنصح والتي استفدنا من معلوماتهما القيمة، أتقدم بجزيل الشكر أيضا كل من قدم يد المساعدة خاصة صديقتي وأختي حنان ذهبي التي رافقتني طوال البحث ولم تبخل عليا بالمساعدة والتوجيه والكتابة

وإلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما

أبي الغالي رحمه الله واسكنه فسيح جناته والي أمي العزيزة أطال الله في عمرها

وفي الأخير نرجو من الله تعالى أن يجعل عملنا هذا نفعا يستفيد منه جميع الدراسيين والباحثين.

الملخص

نستخلص من هذه الدراسة أن البلدية أهم وحدة إدارية تهتم بشؤون المواطن خاصة في مجال التنمية، حيث أصبحت البلدية بهياكلها ذات أهمية ببرامجها السهر على التنظيم مما يسمح لها برفع مستويات التنمية في المجتمع المحلي من خلال نجاح البرامج التنموية وتوفير الموارد المالية الكافية في عملية التخطيط المتعلقة بالتنمية من اجل تلبية حاجيات المواطنين، ونضرا أن معظم البلديات تعاني من ضعف مواردها المالية .الذي جعلها مقيدة بالإعانات الخارجية من اجل تنفيذ برامجها وهذا واقع التنمية في بلدية الوادي حيث أن نجاح المشاريع التنموية بها مرتبط ارتباط وثيق بالتمويل الكافي من أجل المشاريع.

Abstract

The Municipality is the most important administrative unit concerned with the affairs of citizens, especially in the field of development. The municipality has become an important structure in its programs to supervise the organization, which allows it to raise the levels of development in the local community through the success of development programs and the provision of adequate financial resources in the development planning process. In order to meet the needs of citizens, and the fact that most of the municipalities suffer from the weakness of their financial resources, which made them restricted by external aid for the implementation of programs and this development reality in the municipality of the valley where the success of development projects are closely linked to adequate funding For projects.

مقدمة

مقدمة

لقد كانت المجتمعات في زمن سبق تعيش في فوضه دون تنظيم وتسيير، حيث يحكمها قانون الغاب القوي يأكل الضعيف إلي ما غير ذلك الأمر الذي تسبب في الفوضى والحروب سواء داخل الدولة مابين أبناء الوطن الواحد أو خارجيا بين شعوب مختلفة، الأمر الذي استدعى إلى وضح حد إلى هذه الظواهر إذ تم عقد مؤتمر وستفاليا كانت من نتائجه ظهور ما يعرف بمصطلح الدولة التي اهتمت بتنظيم الدولة سواء خارجيا وفي علاقاتها مع دول الأخرى عبر سياستها الخارجية أو داخليا من خلال تنظيمها الإداري والمحلي والمعروف باللامركزية، وهو التضام الذي اتبعته الجزائر من اجل التخفيف من حجم المهام التي تضطلع بها الحكومة المركزية وتوزيع الصلاحيات كالبلدية التي تعتبر انسب جهاز إداري محلي يمكنه تحقيق تطلعات المواطنين في جميع المجالات سيما التنموية والتنمية الاقتصادية على وجه الخصوص من خلال برامج تنموية محلية باعتماد على إرادات داخلية وخارجية كصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية الذي يهدف إلى تغطية حاجيات ومتطلبات البلدية حيث يتم ذلك ضمن ميزانية البلدية التي تعتبر صورة عاكسة لنشاط البلدية وكذا سياستها المنتهجة إذ أن التشريع منحها الاستقلالية المالية وهذا من خلال ميزانية ترصد نفقاتها وإراداتها بهدف تقويم وتنفيذ برامجها الخاصة بالتجهيز والاستثمار

أهمية الدراسة:

تهدف الدراسة إلى توضيح دور البلدية في التنمية الاقتصادية، وقد أخذنا دراسة حالة بلدية الوادي إلى توضيح العلاقة التي تربط المشاريع التنموية وكذلك النظر ولإلمام بموضوع التنمية الاقتصادية على اعتبار البلدية بوابة الولوج الى هذا الفضاء والنواة.

أسباب اختيار الموضوع:

كأي بحث علمي يقوم على مجموعة من الأسباب الموضوعية والذاتية التي تكون سبب دافع في اختياره

الأسباب الموضوعية:

تكمن الأسباب الموضوعية في اختيار هذا الموضوع إلى معرفة دور البلدية الاقتصادي خاصة في البرامج التنموية والمشاريع التي تقدمها

الأسباب الذاتية:

من بين الأسباب الذاتية التي دفعني إلى تناول هذه الدراسة راجع إلى قناعتي التامة بالدور الذي تلعبه البلدية في التنمية الاقتصادية والمحلية بكل أبعادها فهي مركز الدارسات والأبحاث والتجارب وكذا محاولة التوفيق والمزاوجة بين ما هو نظري وماهو تطبيقي .

الحدود الزمنية: تتناول الدراسة الفترة الممتدة من سنة2014 إلى 2017سنة حول دور بلدية الوادي في التنمية الاقتصادية.

الحدود المكانية: موضوع دراستنا تمحور حول دور البلدية في التنمية الاقتصادية، حيث قمنا بدراسة ميدانية في بلدية الوادي بهدف رصد واقع التنمية الاقتصادية بها.

الحدود الموضوعية: يكمن الجانب الموضوعي لهذه الدراسة في دور البلدية في التنمية الاقتصادية

المشكلة البحثية: تكمن مشكلة الدراسة في محاولة فهم ورصد دور البلدية في مجال التنمية الاقتصادية حيث تنقسم هذه الإشكالية إلى تساؤل رئيسي وتندرج تحتها أسئلة فرعية.

السؤال الرئيسي:

إلى أي مدي تساهم البلدية الوادي في التنمية الاقتصادية ؟

التساؤلات الفرعية

1- مامفهوم البلدية وما علاقتها بالتنمية الاقتصادية ؟

2-ماهي أهم مصادر التمويل المحلي للبلدية لبلدية الوادي؟

3- مامدى مساهمة بلدية الوادي في تحسين التنمية الاقتصادية ؟

الفرضيات:

تقوم هذه الدراسة على فرضيتين كإيجابه مؤقتة على الإشكالية المطروحة .

1. كلما توفرت الكفاءة المهنية داخل البلديات كلما تطور الاقتصاد المحلي
2. كلما فتح المجال أمام المشاريع المقاولاتية كلما زادت الإيرادات الخارجية للبلدية وبالتالي زيادة في الميزانية

منهج الدراسة:

في خضم عرض هذا البحث تم الاعتماد على منهجين

المنهج الوصفي: حيث يعرف على أنه طريقة من طرق التحليل من أجل الوصول إلي أغراض محددة بوضعية اجتماعية أو مشكلة، إذ برز استخدام المنهج الوصفي في وصف دور البلدية خاصة في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية .

منهج دراسة الحالة: وهو المنهج الذي يهدف إلى دراسة وحدة إدارية محلية (بلدية الوادي) بهدف التعمق أكثر في دراستها من خلال مشاريعها التنموية كونه يعتمد على بيانات علمية تطبيق في أي وحدة وهو يقوم على أساس التعمق بما تقوم به في إطار التنمية .

الدارسات السابقة:

هناك مجموعة من المذكرات التي تتفق مع مذكرتي في عدت نقاط تناولت موضوع البلدية والتنمية المحلية والاقتصادية تم الاعتماد عليها في هذه الدراسات .

الكتب:

تم الاعتماد على كتاب محمد بعلي المعنون **بالقانون الإداري** الذي تحدث فيها على مفهوم البلدية وأجهزتها من جانب قانوني حيت تطرق إلي مفهوم البلدية واهم هياكلها التنظيمية واهم اختصاصاتها

أيضاء كتاب عمار بوضياف الوجيز في **القانون الإداري** الذي تكلم في نفس الموضوع حيت تطرق الي القوانين وكذا الهيكل التنظيمي للبلدية وجميع أجهزتها الإدارية

المذكرات:

تمت الاستفادة كذلك من عديد المذكرات كمراجع لهذه الدراسة منها مذكرة لحامدي محي الدين المعنونة **بحدود التنمية المستدامة والاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل**، حيت تطرق الي مفهوم التنمية الاقتصادية، وكذلك مذكرة لطالبي يمينة التي ركزت على **الدور التنموي للجماعات المحلية** التي تركز دراساتها على دور الجماعات الحلية في التنمية ومنها البلدية حيت عرفت التنمية المحلية واهم نظرياتها،

خطة البحث:

مقدمة

الفصل الأول: الإبعاد النظرية للدراسة

المبحث الأول: مفهوم العام للبلدية

المطب الأول: تعريف البلدية

المطلب الثاني: نشأة و تطور النظام البلدي في الجزائر

المطلب الثالث: دور البلدية في تحقيق الخدمة العمومية والتنمية

المبحث الثاني: مفهوم التنمية

المطلب الأول: تعريف التنمية

المطلب الثاني: تعريف التنمية الاقتصادية

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المحلية

المبحث الثالث: المحددات القانونية للتنمية المحلية

المطلب الأول: التمويل الذاتي لمشاريع التنمية المحلية

المطلب الثاني: صندوق الضمان والتضامن لجماعات المحلية

المطلب الثالث: المخطط البلدي للتنمية والمخطط القطاعي

الفصل الثاني: دور بلدية الوادي في حصول وتحصيل اعتمادات التنمية

المبحث الأول: لمحه فنية لبلدية الوادي

المطلب الأول: تعريف بلدية الوادي

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية الوادي

المبحث الثاني: التنمية المحلية لبلدية الوادي

المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة

المطلب الثاني: مساهمة ميزانية بلدية الوادي في التنمية المحلية(2014-2017)

المطلب الثالث: مقارنة في تحصيل بين السنوات وأسباب الاختلاف

المبحث الثالث: موارد التنمية المحلية لبلدية الوادي(2014-2017)

المطلب الأول: إيرادات صندوق الضمان والتضامن لبلدية الوادي(2014-2017)

المطلب الثاني: المخطط البلدي للتنمية لبلدية الوادي (2014-2017)

المطلب الثالث: المخطط القطاعي للتنمية لبلدية الوادي(2014-2017)

الخاتمة

الفصل الأول

اعتمد النظام الجزائري في سير مؤسساته على الإدارة المحلية والتي تتمثل في البلدية حيث أعطت لهذه الأخيرة دورا مهم لكونها قريبة من المواطنين، فقد عرفت البلدية عدة تغيرات مست جوانبها وخاصة بعد مطالبة الشعب بالإصلاحات، حيث عرفت الجزائر عدة دساتير ترتكز على دور البلدية كهيئة إقليمية محلية كما أنها عرفت تطورات بسبب الظروف التاريخية خاصة خلال الاستعمار وبعد الاستقلال وهو ما سنتعرف عليه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: المفهوم العام للبلدية.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: المحددات الوظيفية القانونية للتنمية.

المبحث الأول: مفهوم البلدية

لقد اعتمدت الجزائر في تنظيمها الإداري على الإدارة المحلية في الولاية والبلدية،وقد أعطت للبلدية دورا مهم حيث إننا سوف نتاول في هذا المبحث مفهوم البلدية وهيئتها.

المطلب الأول: تعريف البلدية

أولا: تعريف البلدية

البلدية كلمة مشتقة من كلمة بلدة، فهي كل جزء من الأرض وكل مكان عامر كان أو خالي، فقد اختلاف الكثير في تعريفها فهناك من عرفها على أنها هيئة محلية ذات حدود معلومة كما أنها جزء صغير في النظام الإداري على مستوى الولاية، كما عرفها البعض الأخر على أنها القاعدة والركيزة الأساسية في التقسيم الإداري الجزائري.

لقد اختلاف تعريف البلدية من دستور إلى أخر ومن نص قانوني إلى أخر

لقد عرفت الجزائر العديد من الدساتير بداية من دستور 1963 إلى دستور 1967 ومن دستور 1989وصولا إلى دستور 1996حيث اختلفت النصوص في هذه الدساتير على تعريف البلدية.

1- فنص المادة 09 من دستور 1963 المؤرخ في 10 سبتمبر"تتكون الجمهورية من مجموعات إدارية يتولى القانون تحديد مداها واختصاصها وتعتبر البلدية أساس المجموعة الترتيبية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

2-أما دستور 1976 المؤرخ في 22 نوفمبر1976 حيث نصت المادة 36 منه على "المجموعات الإقليمية هي الولاية والبلدية البلدية هي مجموعات الإقليمية السياسية

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية **دستور الجزائر** لسنة 1963.المؤرخ في 10سبتمبر1963.الجريدة الرسمية عدد 64 لسنة 1963.

والإدارية القاعدية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية[1].

3 –أما دستور 1989 المؤرخ في 23 ديسمبر 1989 وفي المادة 15 منه نصت على أن "المجموعات الإقليمية للدولة هي الولاية والبلدية هي المجموعة القاعدية"[2]

4–أما المادة 15 مند دستور 1996 لمؤرخ في 7ديسمبر1996 على أن "الجماعات الإقليمية لدولة الولاية والبلدية هي الجماعة القاعدية " والمقصود بالإقليمية على أن كل بلدية إقليم يبين حدودها الجغرافية وكذلك ترابها لها الصلاحيات باستغلال الحدود الخاصة بهاوكما تعددت واختلفت تعريفات البلدية باختلاف القوانين المنظمة على حسب الظروف التي ميزت كل فترة.[3]

قانون 24/67 المؤرخ في 18 جانفي 1967 بان "البلدية هي الجماعات الإقليمية السياسية والإدارية الاجتماعية الثقافية الأساسية " وهذا ما يدل على تعدد وظائف البلدية في ظل النظام الاشتراكي في ذلك الوقت[4].

نصت المادة رقم 1 من قانون البلدية المؤرخ في 7 أفريل 1990 على أنها "هي الجماعة الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب القانون" فهذا يعنى أن البلدية وحدة مركزية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهو من صفات الشخصية المعنوية.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية **دستور الجزائر** لسنة 1967.المؤرخ في 22نوفمبر1967.الجريدة الرسمية عدد94الصادرة في 24 نوفمبر1976.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية **دستور الجزائر** لسنه 1989.المؤرخ في 23فيفري1989.الجريدة الرسمية عدد09الصادرة في 01 مارس 1989.

[3]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية **دستور الجزائر** لسنة 1996.المؤرخ في 07ديسمبر 1996.الجريدة الرسمية عدد76الصادر في 08ديسمبر1996.

[4]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 67\24.المؤرخ في 18ديسمبر19جانفي 1967، **القانون المتعلق البلدية**.

أما بالنسبة لقانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 22 جويلية 2011 عرفت في المادة 1 بأنها "هي جماعة الإقليمية القاعدية لدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدد بموجب القانون "لان البلدية مؤسسة للممارسة الديمقراطية[1].

نفس القانون 80/90 عرف البلدية على أنها القاعدة الإقليمية للامركزية ومكان ممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسير الشؤون العمومية

وما يمكننا فهمه هنا ومن خلال التعريفات السابقة على أن البلدية عبارة على مؤسسة إدارية وإحدى لهيأت التابعة للجامعات المحلية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية يحددها نطاق قانون خاص بها تهتم بالشأن الاجتماعي والاقتصادي وغيره من المجالات الأخرى تخص المواطن على المستوى المحلي .[2]

من خلال التعاريف أعلها يمكن رصد العديد من الخصائص التي تختص بها البلدية في النظام الجزائري.

إن البلدية هيئة إدارية لامركزية إقليمية أي أنها وحدة وجماعة وليست مؤسسة أو وحدة إدارية لا مركزية فنية.

إن البلدية لامركزية مطلقة لان جميع أعضاء المجلس الشعبي لبلدي والهيئة التنفيذية وللجان يتم انتخابهم عن طريق الاقتراح العام والمباشر والسري وتعتمد البلدية على موردها الذاتية في تلبية حاجيات السكان.

للبلدية في النظام الإداري الجزائري اختصاصات متعددة سياسية وإدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية، لان البلدية تعد الخلية الأساسية لدولة الجزائرية في الميادين الاجتماعية والسياسية.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون11-10المؤرخ في 22جويلية 2015. **القانون المتعلق بالبلدية** .الجريدة الرسمية عدد37الصادرة في 03جويلية2011.

[2]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون90-08المؤرخ في افريل 1990.**القانون المتعلق بالبلدية**. الجريدة الرسمية عدد15الصادرة بنفس التاريخ.

تخضع البلدية لنظام الرقابة السياسية والإدارية إذ تباشر السلطات المركزية رقابة سياسية وإدارية شديدة على البلدية لأنها تعد وحدة واجتماعية واقتصادية وتعد لامركزية مطلقة في ظل مبدأ الدولة الدستورية.

وفي ظل تطبيق مبدأ التعددية السياسية والتغيرات الجارية على المستوى الاقتصادي نرى انه يجب التخفيف من الرقابة التي تمارس على البلدية وهذا لتحقيق مبدأ الديمقراطية على المستوى المحلي.[1]

يدير البلدية جهاز إداري يتكون من المجلس الشعبي البلدي ورئيس المجلس الشعبي البلدي.

❖ **المجلس الشعبي البلدي:** يتكون من أعضاء يتم انتقائهم بواسطة الانتخاب العام السري والمباشر تدوم مدة عضوية خمس سنوات فهو جهاز يعبر عن احتياجات السكان ويتم انتخابهم من قبل المواطنين، ويتغير عدد الأعضاء وفق التعدد السكاني.

- 03 لجان في البلديات التي يبلغ عدد سكانها 2.0000 نسمة أو اقل
- 04 لجان في البلديات التي تتراوح عدد سكانها بين 20001 و50000 نسمة[2]
- 5 لجان في البلديات التي تتراوح عدد سكانها بين 500001 نسمة و100.000نسمة
- 06 لجان بالنسبة للبلديات التي تتراوح عدد سكانها 1000.00نسمة

يسير المجلس الشعبي البلدي من خلال:

الدورات: يعقد المجلس اجتماعاته من خلال دورات وهي نوعان دورة عادية تكون كل ثلاثة أشهر ودورة غير عادية إذا اقتضت ذلك شؤون البلدية بطلب من رئيسه أو ثلث أعضائه أو الوالي.

[1] عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري.الجزائر**: الريحانة للنشر والتوزيع، (د، س، ن)، ص 126.

[2] الجمهورية الجزائرية **الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 10/11 المتعلق بالبلدية.**

المداولات:

يعقد المجلس الشعبي البلدي مداولاته التي تعقد بالعربية ويتم الإجماع على القرارات بالأغلبية ووفي حالة تساوي الأصوات يتم الرجوع لرئيس المجلس الشعبي البلدي حيث تعد المداولات شكل من أشكال استقلالية المجلس الشعبي البلدي

اللجان: يظم المجلس لجان دائمة ومؤقتة تقوم بدراسة القضايا التي تهم البلدية في مجال الاقتصاد والمالية والتهيئة والتعمير والشؤون الاقتصادية والاجتماعية يتم تعين رئيسها من قبل رئيس المجلس بحيث يتناسب مع المكونات السياسية للمجلس

❖ **الاختصاصات:** ومن صلاحيات التي يمارسها المجلس الشعبي في المجالات التالية التي يحددها قانون البلدية

التهيئة والتنمية المحلية: من خلال إعداد البلدية مخططات تنموية من شأنها تطوير النشاط الاقتصادي

التعمير والتجهيز حيث تزود بوسائل المحافظة على التراث العمراني

التعليم الأساسي وما قبل المدرسي:تهتم البلدية ببناء مؤسسات التعليم وصيانتها وتوفير النقل المدرسي

الأجهزة الاجتماعية:مثل تشيد الهياكل الصحية والرياضية وصيانة المساجد والمدارس

السكن:توفير شروط الترقية العقارية كتشجيع على بناء الترقية العقارية

حفظ الصحة ونظافة المحيط: من خلال المحافظة على النظافة العمومية[1]

❖ **رئيس المجلس الشعبي البلدي**

يتم تعين رئيس المجلس الشعبي البلدي عن طريق الانتخاب لمدة خمس سنوات من القائمة التي نالت أغلبية المقاعد ويتم تنصيبه في مدة أقصاها من تاريخ ظهور نتائج

[1]. محمد الصغير بعلي، **القانون الإداري .التنظيم الإداري.الجزائر**: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2002ص151-152.

الاقتراح على أن يعلن للعموم ويبلغ الوالي وتنتهي مهامه في حالة الوفاة وانتهاء مدة العهدة ونفس الأسباب تنهي مهام باقي أعضاء المجلس بالإضافة إلى الاستقالة والإقالة أو الإقصاء.

- **اختصاصاته:**

من أهم اختصاصاته تمثيل البلدية يمثل البلدية رئيس المجلس الشعبي البلدي على اعتبار الشخصية المعنوية للبلدية ويعبر عن إرادته ويتكفل بممارسة الصلاحيات الأساسية كما يمثل الدولة أيضا

كما تتحمل البلدية ما يترتب على تصرفات الرئيس التي يقوم بها تمثيل للدولة هذا من حيث المسؤولية ومن جهة أخرى حينما يمثل البلدية فانه يخضع لرقابة أو وصاية إدارية من طرف الوالي[1].

المطلب الثاني: نشأة وتطور نظام البلدية في الجزائر

باعتبار البلدية مرفق عمومي يتأثر بالايدلوجيا في فترة ما وفي أي بلد ما، إذ تنطبق هذه الملاحظة على الجزائر حيث نرى أن الجزائر منذ فترة احتلالها قد مرت على نظامها الإداري والبلدي عدة تغيرات وهو ما سنتعرف عليه خلال هدا المطلب

أولا: النظام البلدي في الجزائر خلال فترة الاستعمار

وهي مرحلة الاستعمار الفرنسي في الجزائر حيث كان المستعمر يقيم هيأت إدارية على المستوى المحلي مؤسسات استعمارية فرنسية عام 1844 وقد قسم البلاد إلى أقاليم مدنية وعسكرية تهدف إلى قهر الموطنين الجزائريين وتجريدهم من ممتلكاتهم لفائدته فعرفت هذه لهيأت بالمكاتب العربية، ومنذ سنة 1868 أصبح النظام البلدي في الجزائر يتميز بثلاثة أصناف من البلديات:

[1]. **المرجع السابق الذكر**، ص 173

❖ **البلديات الأهلية**

يشرف على إدارتها أعوان الحكام العام وكانت في الصحراء (الجنوب) وبعض من الأماكن النائية في الشمال إلي غاية سنة 1880 وكانت تتميز بالطابع العسكري وبعض الأفراد من الأهالي حيث يتولى إدارة هذه البلديات رجال الجيش الفرنسي وبعض الأفراد من الأهالي وتم نعتهم بأسامي مختلفة (الأغا– القايد –شيخ العرب) وتم تعين اسما لهذه البلدية تحت التعبير القانوني باسم (الاور)ومن ثمة ظهرت البلدية باسم الفرع البلدي للوحدة العسكرية بمقر الإقليم.[1]

❖ **البلدية المختلطة**

وقد كانت تغطى الجزء الأكبر من أقاليم الجزائر وخاصة المناطق التي لا تكثر فيها التواجد الفرنسي في القسم الشمالي من الجزائر، أنشأت بصدور قانون 08 فيفري 1937، إذ أنها خليط من الوحدات الإدارية كما أنها تركز على هيئتين هما:

- المتصرف: فهو موظف من طرف الإدارة الاستعمارية حيث يترأس للجنة عدد من الأعضاء المنتخبين من طرف الإدارة الاستعمارية
- اللجنة البلدية: تتكون من أعضاء فرنسيون ينتخبون لمدة ستة سنوات ونسبة التواجد الجزائري 1%[2].

❖ **بلديات كاملة الصلاحيات (التصرف التام)**

إذ تتواجد في المناطق التي بها التواجد الفرنسي بكثرة خاصة في المدن الكبرى والمناطق الساحلية إذ تخضع هذه الأخيرة إلى القانون الفرنسي الذي صدر في 5 أفريل 1884 والذي يقر أن للبلدية هيئتين هما:

---

[1] عبد الحليم تينة، **تنظيم الإدارة المحلية**. قسم الحقوق، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم سياسية، جامعة بسكرة ص 19–14.

[2] لشلاش محمد زكريا، **النظام القانوني للبلدية مابين قانون1990 وقانون 2011**، مذكرة ماستر، قسم الحقوق كلية العلوم السياسة ، جامعة سعيدة ، 2015، ص 25.

- المجلس الشعبي البلدي: وهو جهاز منتخب من طرف السكان حسب التطورات التي عرفتها الجزائر حيث أن المشاركة الجزائرية في الترشح لا تتجاوز ثلث نسبهم كما لا يمكن أن يكون رئيس بلدية أو حتى مساعد.
- العمدة: ينتخب من طرف المجلس البلدي هدفه قمع ومقاومتها كما أن له طابع عسكري داخل البلدية من خاتل هده الأقسام.

قسم الإدارة الخاصة في المناطق الريفية.

قسم الإدارة الحضرية المدنية.

ثانيا: المرحلة الاستقلالية

بعد خروج الاستعمار الفرنسي تعرضت الجزائر إلى أزمة حيث أنها عانت من فراغ إداري نتيجة الانعدام الإطارات فيها الذين لديهم القدرة التسيير وكذلك عجزها المالي فقد وضعت حلول سريعة الأجل الإصلاح الإداري لديها تقليص عدد البلديات ليسهل العمل داخل المؤسسة الإدارية.

1) مرحلة الاستقلال الانتقالية(من 1962 إلى 1967)

هذه المرحلة من أصعب الحقب التي مرت بها الجزائر في البلديات، إذ تم تعين لجان يتولى تسيريها رئيس البلدية، هذه المرحلة سميت بمرحلة التجميع حيث تجمعت البلديات لتسهل القيام بالمهام كما أنشاءت لجان أخرى من اجل دعم البلديات في النشاط الاجتماعي والاقتصادي كما برزت البلدية على المستوى الرسمي والاعتراف بدورها بفضل دستور 1963 وميثاق طرابلس مما دفع السلطة إلى إصدار قانون البلدية لعدة أسباب كإصلاح البلدية لتقريبها من المواطن وعجز عمل البلدية بكل مهما نظرا لظروفها الصعبة[1].

[1] خليفي محمد، **دور البلدية في التنمية المحلية في ضل قانون 2011**.مذكرة ماستر ، قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خميس مليانة، 2015، ص9-10

✓ **مرحلة قانون البلدية 90-08 سنة 1990**

لقد أرسى قانون 1989 على هذا القانون مبادئ جديدة وأحكام على رئسها نظام الحزب الواحد إذ اعتمدت على نضام التعددية الحزبية إذ أن العمال الفلاحين لم تعد لهم أي أولوية لترشح كما كان في السابق.

✓ **مرحلة القانون 11-10 لسنة 2011**

إذ جاء هذا القانون لسد النقائص التي قد كانت في القانون 90-08 إذ قانون إصلاح الجامعات المحلية جاء لإرساء دولة الحق من خلال المشاركة المواطنين في الشؤون المحلية لتحقيق الديمقراطية وكما انه ساند المراءة وحقوق.

المطلب الثالث: دور البلدية في الخدمة العمومية والتنمية

للبلدية عدة ادوار خاصة في المجال الخدمات العمومية حيث النصوص القانونية والتطورات السياسية وكذلك الاجتماعية والاقتصادية وفي مجال التنمية أيضاء.

- **دور البلدية في المجال الاجتماعي**

البلدية هي الركيزة لنشاط الاجتماعي إذ تقدم خدمات كثرة الأفراد والعائلات حيث أن المجلس الشعبي يقوم بالإجراءات التي تخدم المجتمع وذلك من خلال ما نص عليه المشرع فيما يلي:

✓ التكفل بالفئات المعوزة والمحرومة وتقديم المساعدة لمحتاجين والعاطلين على العمل.

✓ تقديم السكن والتي هي مهمة جدا في حياة الأفراد في هذا المجال تقوم بتخطيط وتنفيذ المشاريع والبرامج والتنسيق مع المصالح المختصة في السكن:

✓ تقوم بتشجيع الترقية العقارية وتقدم التعاونيات في المجال العقاري.[1]

[1] أمال دوداح، **قانون البلدية الجديد واثره على التنمية المحلية،(دراسة حالة)**، بلدية يسر، 2011-2016، مذكرة ماستر،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة بومرداس، 2016، ص41

✓ تساهم في تكوين الفرد ومحو الأمية ونشر الثقافة من خلال التعليم كبناء المكاتب وقاعات المطالعة وبناء المساجد القرآنية [1].

- **في المجال الثقافي والتعليمي والفني:**

✓ تقوم البلدية في هذا المجال بدور جد مهم من خلال مايلي:

✓ حماية التراث العمراني والآثار والمتاحف وكل شي له قيمة جمالية وتاريخية.

✓ تقوم بصيانة مؤسسات التعليم وترقية النقل المدرسي.

✓ كما تقوم أيضا بإدارة المرافق الخاصة بالفنون.

✓ الحفاظ على الموروث الثقافي والتاريخي.

- **في مجال الرعاية الصحية:**

هنا تقوم البلدية بالعديد من المهام التي تمس في مجملها المحافظة على صحة المواطنين من بين هاذي المهام مايلي:

✓ ضرورة توفير المياه الصالحة للشرب لكافة المناطق التابعة لها دون استثناء.

✓ العمل على جمع ولعادة النفايات الصلبة وتوفير المساحات الخضراء وتنقيتها.

✓ مكافحة الأمراض المعدية وذلك من خلال وضع التدابير اللازمة لتصدي.

✓ الأمراض وانتشارها وإقامة حملات تلقيح وتوزيع الأدوية على الموطنين.

- **في المجال الاقتصادي:**

تقوم البلدية بتشجيع أي سلوك أو عمل أو مبادرة من شانها أن تطور الاقتصاد الذي يهدف إلى رفع مستوى المعيشة وذلك من خلال مايلي:

✓ فتح وتوسيع المرافق العامة كالأسواق لعرض المنتجات تطوير السياحة عن طريق تطوير مؤهلات المناطق السياحية.

[1] شفرانة عز الدين، **مساهمة الإدارة المحلية في تفعيل الخدمات العامة البلدية نموذجا** .(مذكرة ماستر)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة، 2017، ص 18.

- ✓ إنشاء مشروعات داخل الأرياف من اجل تنمية النشاط الاقتصادي
- ✓ **في المجال البيئة والأمن والخدمات الطارئة**

من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل البلديات تم إنشاء هياكل إدارية للبيئة على المستوى المحلي عن طريق البلدية والتي هي الركيزة لتطبيق قوانين حماية البيئة ومكافحة جميع أنواع التلوث في مايلي:

- ✓ رفض أي مشروع من شانئ أن يهدد البيئة.
- ✓ حماية المناطق الزراعية ومحاربة أي بناء فوضوي .
- ✓ مساعدة أي جمعية تساهم في حماية البيئة والوسط الطبيعي.
- ✓ توسيع الأماكن الخضراء وحماية التربة وكذلك الحفاظ على الموارد المائية.
- ✓ صيانة الطرق وإنشاء المنتزهات والحدائق.

- **في مجال الخدمات العامة الالكترونية وتجسيدها داخل البلدية**

قللت من معاناة الأفراد في طلب الخدمات بفضل التطورات وما توفره الحكومة لهم لتسهيل حصولهم على الخدمات بطريقة سريعة من خلال التكنولوجيا الرقمية في انجاز المعاملات الإدارية من اجل تسهيل المعاملات وكذلك جودة الخدمات المقدمة للمواطن[1].

[1] **المرجع السابق الذكر**، ص 20-29.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية

لقد ظهر مفهوم التنمية نظرا للاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيله لتحقيق التنمية الشاملة، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لاتقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية، فلهذا يجب أن تتضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية من اجل تحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية لتحقيق التنمية الشاملة .

المطلب الأول: تعريف التنمية

ترتبط التنمية ارتباطا وثيقا بالبلدية، إذ تعرف علي"أنها عملية معقدة وشاملة تظم جوانب اقتصادية اجتماعية سياسية وثقافية مع عدم إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية"

وتعرف أيضا "على أنها التحولات الجادة والمستمرة التي يقوم البشر بها لتحسين ظروف الحياة الجماعية والفردية بما يتوافق مع الإمكانيات المتاحة وفق النسق السائد في المجتمع "

ويعرفها الدكتور محمد مصطفى الأسعد "بان التنمية عملية واعية طويلة الأمد شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية وكذلك الثقافية الإعلامية والبيئية[1]"

واستخلاصا لما سبق يمكن صياغة تعريفا إجرائيا للتنمية بأنها احد الوظائف المتكاملة التي تشمل جميع مجالات الحياة بما فيها السياسية والاقتصادية الاجتماعية وغيرها حيث تكون موجهة للمجتمع والسكان، كما يمكن أيضا استنتاج العديد من النقاط بخصوص مفهوم التنمية ومنها أن التنمية حالة تتصف بالاستمرارية بوتيرة

[1]محسن يخلف، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في تحقيق التنمية المحلية.دراسة حالة ولاية بسكرة .** (مذكرة ماستر)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014، ص31-32.

متصاعدة تلبي حاجات المجتمع وأنها تخص جميع فيأت المجتمع ذات أهداف محددة وواضحة المعالم.

المطلب الثاني تعريف التنمية الاقتصادية:

كما سبق وأشارنا بان التنمية أنواع على غرار التنمية السياسية الاجتماعية والاقتصادية كذلك هذه الأخيرة التي تم استخدمها في مجال علم الاقتصاد بغية الإشارة إلى عملية مجموعة من التغيرات لتحقيق العديد من الأهداف داخل المجتمع علي الصعيد الاقتصادي من حيث اكتساب القدرة على التطور الذاتي المستمر ومن هذا المنطلق عرفها مجموعة من الباحثين على غرار فرانسيسو بيرو "أن التنمية هي التنسيق بين المتغيرات الفكرية والاجتماعية لسكان تجعلهم قادرين على زيادة الناتج الحقيقي بطريقة مستمرة ودائمة".

ويري مدحت العقاد "أن التنمية الاقتصادية عملية التي تستخدمها الدولة الغير مكتملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية لتحقق بمقتضاها زيادة في دخلها الوطني الحقيقي وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منها "[1]

ويذهب فؤاد موسى بأنها عملية بالغة الدقة تتمثل في النهاية بالارتقاء المنظم بإنتاجية العمل من خلال تغيرات هيكلية تتناول ظروف الإنتاج الاجتماعي"[2]

كما تعرف التنمية الاقتصادية على أنها مفهوم معنوي يعبر عن سلسله من المتغيرات الهيكلية في المجتمع وتحدث نتيجة عن التدخل الإداري من اجل توليد تفاعل بين الطاقات البشرية والعوامل البيئية تهدف لزيادة النمو وزيادة قدرة المجتمع على البقاء[3]

---

[1] **المرجع السابق الذكر**، ص33

[2] محى الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل**_.(اطروحة دكتوراه)قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص 13.

[3] قنادر جميلة، **الشريكات العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر**.(اطروحة دكتوراه)، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2018، ص34.

وما يمكن فهمه من خلال التعريفات السابقة بان التنمية تلك المتغيرات المستمرة والمتزايدة التي تمس الإنتاج والكفاءة والفاعلية لضمان حياة الجماعات وتحقيق الرفاه المجتمعي أي أن التنمية الاقتصادية يمكن أن تحقق مطلبين أساسين هما تطور المجتمع على نحو متزايد من الكفاءة والفاعلية تتناسق وتتكامل العمليات التي تخص النمو المتوازن في جميع القطاعات

كما يمكن أيضا حصر عدة عناصر للتنمية الاقتصادية والتي من أهمها:

الشمولية أي أن التنمية تتصف بالعمومية والشمولية وتشمل جميع الجوانب السياسية الثقافية الاجتماعية فهي إحداث شامل وتوازن كامل مابين تنمية الاقتصاد والتوازن الاجتماعي بين كافة المناطق الجغرافية الفئات المجتمعية الزيادة المستمرة لدخل الفردي لفترة طويلة ودائمة تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة أي إحداث تنمية تشمل كافة الفئات من خلال توزيع الموارد على نحو أكثر عدالة أي أن التنمية هدف من خلاله تتحقق تحسينات لسلع المستهلكة الأكبر عدد من السكان أي خلق سوق اقتصادي متنوع لا يركز على جانب معين كالجانب النفطي مثلا[1].

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المحلية

إن الحديث على التنمية المحلية يفرض علينا النظر إلى المكونات المهمة للإقليم، باعتباره من أرض سكان وعناصر أخرى مشتركة كالدين اللغة العادات وغيرها التي يمكن أن تفضي إلى المحلية، هذا المصطلح الذي أصبح كمعيار إداري يقسم لمناطق إلى وحدات إدارية وهو ما تعرفه الجزائر بالتقسيم الإداري .فالتنمية المحلية لم تكن تذكر في أدبيات الاقتصادية إذ بدء ظهورها في ستينيات القرن الماضي تزامن

[1]محسن يخلف، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في تحقيق التنمية المحلية..دراسة حالة ولاية بسكرة** . المرجع السابق الذكر، ص 14.

ذلك مع اهتمام الدول بالتسيير على المستوى المحلي من أجل القضاء على الفوارق الجهوية.

حيث عرفت التنمية المحلية على أنها "دور السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات العامة الأحداث تغير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية تهدف إلى رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات بتحسين نضام توزيع الدخول".

نظريات التنمية المحلية:

إن نهاية الحرب الباردة أفرزت بديل للنموذج الاقتصادي وهي التنمية المحلية والتي ظهرت معها نظريات خاصة بها

❖ **نظرية أقطاب النمو:** قادها كل من فرنسوا بيرو وبودفيل هرشمان حملت أفكارهم ضرورة تعمير الأرياف والقضاء[1] على الفوارق والتميز بين الريف والمدينة، إذ تعتمد أساسا علو الفضاء المتعدد الأقطاب الذي يتمحور حول تكامل وتبادل مابين الأجزاء والأقطاب

❖ **نظرية القاعدة الاقتصادية:** شملت هذه النظرية عديد الأفكار المهمة من أهمها قدرة أي منطقة على التشغيل والإنتاج المتوقف على مدى قدرتها على التصدير وإن النمو الحضاري ينطلق بتوفير مناصب شغل وتوفير المداخيل هذه النشطات تودي إلي التصدير الذي بدوره يلبي الحاجات المحلية.

❖ **نظرية التنمية من تحت:** ظهرت هذه النظرية في سبعينيات القرن الماضي تقوم على فكرة تنظيم الاقتصاد من طرف المحليين يتزعمها المفكر جون لويس قويتو الذي يرى بان التضامن المحلي من شانه أن يوفر علاقات اجتماعية جديدة إزاء السكان

[1] طالبي يمينه، **الدور التنموي للجماعات المحلية(دراسة حالة ولاية البيض)**.(مذكرة ماستر)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سعيدة، 2016، ص 45 .

ويبرز إرادة السكان على ضرورة تثمين الثروات المحلية الذي يري أن عناصر التنمية المحلية هي تكامل بين الجانب المحلي والثقافي والاقتصادي.

❖ **نظرية المقاطعة الصناعية:** تنطلق هذه النظرية من فكرة أساسية وهي التجمعات الناشئة عن مجموعة معينة تمارس نفس النشاط وفي نفس المنطقة التي أطلق عليها مفكرها الفريد مارشال مقاطعة صناعية هي ان تتركز مجموعة من المؤسسات في نفس المنطقة سوف يقضي الى تخفيض تكاليف النقل والاستفادة من اليد العاملة وتحويل المعارف والمعلومات مابين المؤسسات[1].

أهداف التنمية المحلية

- تلبية الحاجات الرئيسية للأفراد
- التخلص من الفوارق بين الأفراد
- رفع من شان الأفراد وإشعارهم بالإنسانية
- زيادة الدخل الفردي ورفع مستوى المعيشي [2]
- ترشيد استخدام الموارد الطبيعة
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع
- احترام البيئة الطبيعية[3]

أبعاد التنمية المحلية: والتي يمكن حصرها في مايلي:

البعد الاقتصادي: الذي يعتبر من أهم الأبعاد التي سوف يتم التطرق لها حيث، من خلاله يتم إعادة الاعتبار للإقليم اقتصاديا من خلال البحث عن القطاعات الاقتصادية التي تميز المنطقة عن طريق الأنشطة الزراعية أو الصناعية أو الحرفية ولهذا نجد

[1] **المرجع السابق الذكر**، ص 46-47.

[2] خنفري خيضر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق.**(اطروحة دكتوراه)، قسم التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 28.

[3] بلحيرش عبد الحق، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، (مذكرة ماستر)، قسم الحقوق، كليه الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، 2018، ص13

المنطقة التي حددت فيها ميزة مسبقة تكون قادرة على النهوض بواسطة النشاط الاقتصادي من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتجات المحققة، كذلك عن طريقه يمكن أن توفر فرص عمل الإفراد المجتمع في النشاط الاقتصادي، وبهذا تقوم التنمية المحلية بتحقيق البعد الاقتصادي بامتصاص البطالة ومن جهة أخرى توفير المنتجات الاقتصادية التي تميز المنطقة عن غيرها من المناطق الأخرى سواء لتلبية الحاجيات المحلية أو تصديرها للأقاليم الأخرى.أيضا تعمل التنمية المحلية على إعادة هيكلة البني التحتية كالطرقات السكك المستشفيات وغيرها.

البعد الثقافي: يلعب هذا البعد دورا أساسيا في مجال الإقليم المحلي، حيث يميزه عن غيره ويعطي للتنمية المحلية خصوصيا ثقافية تحدد مسار التنمية.

البعد الاجتماعي: هذا البعد له أهمية كبيرة فلا فائدة من زيادة الدخل الفردي دون تطوير الوضع الاجتماعي وتحسين مستواه على جميع الأصعدة يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على قيمة الإنسان تهدف إلى العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات لأفراد المجتمع وتحقيق الديمقراطية والشفافية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرارات[1] .

مؤشرات التنمية المحلية

للتنمية المحلية العديد من المؤشرات مرتبطا بالجانب الاقتصادي والاجتماعي ويتضح هذا من خلال مايلي:

1. المؤشرات الاقتصادية:

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يشير ارتفاع معدل الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالانخفاض نمو السكان احد مؤشرات التنمية الاقتصادية.

[1] محسن يخلف، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في تحقيق التنمية المحلية..دراسة حالة ولاية بسكرة** .(المرجع السابق الذكر)، ص 48-49.

الفقر: هو والمحلية لدولة الأخر يعد مؤشر مهم في التنمية المحلية فاذا زاد عدد الفقراء تعبر احد عوامل فشل الدولة في تحقيق التنمية والعكس صحيح[1].

2. المؤشرات الاجتماعية:

معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين: وهو عبارة على نسبة مؤوية للأشخاص الذين يبلغون العمر 15 وأكثر والذين لا يجدون القراءة الكتابة حيث أن انخفاض نسبة الأمية في الدولة مؤشر على ارتفاع مستوى التنمية الاجتماعية فيها

عدد السكان والأطباء: حيث كلما ارتفع عدد الأطباء وانخفض عدد السكان دل ذلك على إمكانية الحصول على الرعاية الصحية المناسبة ويتمكنون من تلقى العلاج دون انتظار طويل كما أن الأطباء يقيمون بإعمالهم بهدوء دون ضغط

معدل النمو السنوي للسكان: أن ارتفاع معدل النمو السكاني مقابل تدنى مستوى تقديم الخدمات المتنوعة فهو دلالة عن فشل تحقيق التنمية لأهدافها.

أمد الحياة: التي تتوقف على مدى عمر الفرد استنادا إلى الظروف المعيشية التي مرابها

✓ **أدوات التنمية المحلية:**

حيث يتم تجسيد التنمية المحلية من خلال البرامج والمخططات التنموية على ارض الواقع، فهي تعلب دور مهم حيث تقوم الدولة بوضع مخططات تكون بمثابة دليل للجماعات المحلية لكي تضع خطط خاصة بها وفقا لهذه المخططات وتهدف لتلبية حاجيات المواطن، واهم أدواتها باختصار مايلي:

- مخططات وبرامج التنمية.
- التخطيط المحلي لتنمية المحلية[2].

---

[1] جوهري هشام، بن بوبكر رضوان، **إشكالية الاستقرار السياسي والتنمية المحلية في الجزائر دراسة لمدرية المائية بولاية ورقلة.**(مذكرة ليسانس)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2013، ص 13.

[2] صابي فؤاد، **دور البلدية في التنمية المحلية**، (مذكرة ماستر)، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مستغانم، 2017، ص51

✓ **عوامل نجاح التنمية المحلية:**

تتولي البلدية الدور التنموي المحلي لتحقيق التنمية على جميع الأصعدة، ولكن من اجل نجاحها يجب أن تتوفر عدة عناصر مترابطة من خلال مايلي:

أ- **توفر الكفاءة العملية والقانونية في المترشح:**أي يشترط المؤهل العلمي في المترشحين للانتخاب لان افتقاد الأعضاء لهذه الكفاءة يعدم قدرة الأجهزة على تحويل الموارد المالية المتاحة الى خطط وبرامج تلبي احتياجات المواطن .

ب- **تجسيد اللامركزية إدارية ومالية:** أي توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والعاصمة وبين هيئات المحلية أو مصلحيه مستقلة، ومن هذا تصل الي الديمقراطية في حين اللامركزية المالية تكون نتيجه اللامركزية الإدارية من خلال الاستقلال المالي للهيئات اللامركزية .

ت- **تفعيل المشاركة الشعبية:** أي يجب إشراك المواطن في عملية تسيير شؤونهم باعتباره الإداري بحاجياتهم عي المستوي المحلي[1].

[1] **المرجع السابق الذكر**، ص 55.

المبحث الثالث: المحددات القانونية الوظيفية لتنمية المحلية:

تتعدد مصادر التمويل المحلي التي من شأنها أن تحقق الأهداف التنموية وهدا يقف علي كيفية استغلال هذه الموارد خاصة الموارد المالية، فهناك مصادر محلية ذاتية وأخري محلية خارجية تعتمد عليها الإدارة المحلية في تحقيق وتنفيذ الأهداف التي تحقق الرفاه للمواطن والقضاء على الفوارق بين الأفراد.

المطلب الأول: التمويل الذاتي لمشاريع التنمية المحلية (عوائق وحلول):

يعتبر التمويل المحلي مكسب ضروري يبرز مدى استقلالية الهيأت المحلية، حيث أن بالمال تستطيع القيام بالمهام الملقاة على عاتقها وتنفذ المشروعات الضرورية الواجبة وللازمة، إذ تكمن فاعلية الإدارة المحلية في اكتسابها للموارد المالية التي تعتبر من أهم عوامل النجاح في تحقيق الأهداف إن قياس مدى نجاح نظام الإدارة المحلية يكون بالنضر إلى مصادر مواردها المحلية كما أن استقلال الهيأت الإدارية المحلية مرتبطا أساسا باستقلالية مواردها المالية.

الفرع الأول: أساس التمويل المحلي:يقوم التمويل المحلي على مجموعة من القواعد خاصة تلك التي تتعلق بطبيعة الموارد المحلية والشروط الواجب توافرها.[1]

1-طبيعة الموارد المحلية: هناك بعض المتطلبات التي يجب أن تتوفر في التمويل المحلي انطلاق من كفاية الموارد المحلية وقدرة الأجهزة المحلية على إدارة الموارد المحلية كذلك التوزيع العادل للموارد المحلية على المواطنين إضافة إلى إخضاع الموارد المحلية للسلطات المختصة[2].

2- وجود إدارة مالية: وهي تلك الوظائف التي تتولى الوحدات المحلية تنفيذها كما تقوم بتنظيم الأموال وتحقيق الأهداف من مهامها التخطيط المالي والرقابة المالية

[1] **المرجع السابق الذكر**، ص26.

[2] بوطالب لخضر، **التمويل الخارجي لميزانية الجماعات الإقليمية وأثارها في التنمية المحلية**.(مذكرة ماستر)، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2015، ص 12.

الفرع الثاني: مصادر التمويل المحلي: ويضم كل من:

الموارد المحلية الذاتية: حيث تشمل كل من:

- ✓ **الضـرائب العامــة:** وهـي فريضـة يـدفعها المـواطن إلـى الدولـة إجباريـا مـن اجـل المساهمة في الأعباء والتكاليف دون حصول على منفعة أو مقابل
- ✓ **الضرائب المحلية:** هي فريضة محلية تفرضها السلطات المحلية على سبيل الإلزام داخل الوحدات المحلية دون مقابل من المواطن وهو ما يفسر لنا أن الضريبة المحلية تدفع في نطاق الوحدة المحلية أما الضريبة العامة تدفع للهيئات العامة لدولة من قبل جميع المواطنين
- ✓ **الرسوم المحلية:** عبارة عن خدمات تؤديها الإدارة المحلية للمواطنين وتعود بالنفع على دافعيها ولها نوعان رسوم محلية عامة تفرض بقوانين وقرارات وزراية أما النوع الثاني ذات طابع محلي تفرض من قبل المجالس المحلية.
- ✓ **إرادات الأملاك العامة:** عبارة عن خدمات تقدمها المجالس المحلية للمواطنين ذوي الدخل المحدود كخدمة السكن[1].

الفرع الثالث: الموارد المالية الخارجية: حيث تضم كل من:

- ✓ **الإعانات الحكومية:** عبارة على مساعدات تمنحها الحكومة للمواطن دون حصولها على مقابل وتهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية لتعميم الرخاء والقضاء على الفوارق في المناطق الفقيرة
- ✓ **القروض:** عبارة على تمويل مشاريع حيث تقوم الدولة بقصط معين من المال إلى المواطن لإنجاز مشروع ويكون لهذا الفرض فائدة بسيطة لدولة حيث يقوم المواطن بالإعادة المال في فترة زمنية معينة.

[1]. **المرجع السابق الذكر**، ص 13.

✓ **التبرعات والهبات:** وهي موارد يتبرع بها المواطن للمجالس المحلية وتكون عبارة وصية شخص بعد وفاته في حالة انعدام الو رثاء أو احد المغتربين هذه الأخيرة يشرط حصولها بموافقة السلطات المركزية وتبرعات أجنبية لا يمكن قبولها إلا بموافقة رئيس الجمهورية

الفرع الرابع: عوائق التموين المحلي:

- ضعف الموارد المالية المحلية المخصصة الأغراض التنمية.
- تبعية السلطات المحلية الى المركزية التي تقيد من حريتها.
- صغر حجم الوحدات المحلية والكثافة السكانية[1].

الحلول التموين المحلي:تجسيد اللامركزية المحلية وتطوير الإمكانات الاقتصادية للمشروعات وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار والاهتمام بالسياحة كمصدر للتمويل الذات وتعزيز آليات المشاركة الشعبية في المشروعات والوحدات المحلية

المطلب الثاني: صندوق الضمان والتضامن لجماعات المحلية

أولا: تعريف صندوق الضمان والتضامن: وهو عبارة على مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية أطلق علية المشرع الجزائري في البداية بالصندوق المشترك ثم استبدله بصندوق الضمان والتضامن بموجب المادة 70 من قانون المالية سنة 2015.

ثانيا: نظام صندوق التضامن ومهامه: يسير الصندوق مجلس التوجيه بقيادة مدير عام إلى جانب لجنة تقنية كما هو موضح في الترتيب التالي:

أ- **مجلس التوجيه:** يرأس هذا المجلس الوزير المكلف بالداخلية أو ممثله ويتكون من 7رؤساء من مجالس شعبية منتخبة -3رؤساء مجالس شعبية ولائية

[1] **المرجع السابق الذكر**، ص 14.

4اشخاص يمثلون وزارة الداخلية والجماعات المحلية –3اشخاص يمثلون وزارة المالية وشخص واحد يمثل الوزارة المكلفة بالتهيئة العمرانية.

ب– **اللجنـة التقنيـة:** تتكـون هـذه للجنـة مـن 09 أعضـاء يعيـنهم وزيـر الداخليـة لمـدة 5سنوات وهم:

مدير الصندوق –5اشخاص ممثلين عن رؤساء المجالس الشعبية –ثلاثة ممثلين على الوزير المكلف بالجماعات المحلية تمارس هذه اللجنة الرقابة على تنفيذ برامج ومشاريع الصندوق كذلك تتولى تعويض نقص القيمة الجبائية[1]

ت– **المدير العام** يتم تعينه وفق مرسوم يقترحه الوزير المكلف بالداخلية يساعده أربعة رؤساء أقسام من مهامه.

يتولى إعداد مشروع النظام الداخلي للمجلس وينفذ مداولاته –يعد تقارير الميزانية ومشروع ميزانية الصندوق.

يضمن الموارد الجباية ويقدم الإعانات المالية لفائدة البلديات كما يقدم الهبات والوصايا ويخصص إجمالي التجهيز والاستثمار 40% إضافة إلى تخصيص الخدمة العمومية والإعانات الاستثنائية إضافة إلى تقديم الإعانات لفائدة البلديات.

كما يسعي صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية الى تمويل الجماعات المحلية بصفه مباشرة، فهو يتدخل من خلال مساعداته من اجل تحقيق التوازن المالي لميزانية البلدية [2].

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (القانون116/14 المؤرخ في 2014/03/24) المتضمن انشاء صندوق الضان والتضامن للجماعات المحلية.

[2] حنان قرور، **صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية ودوره في التنمية**، (مذكرة ماستر)، قسم الحقوق كلية الحقوق ولعلوم سياسية ، جامعة بومرداس ، 2016، ص30.

دور صندوق الضمان والتضامن:

أولا: في مجال التضامن والضمان

يقوم الصندوق بتسيير صندوق الضمان والتضامن كذلك بإرساء التضامن بين الجماعات المحلية حيث يعمل على تعبئة الموارد المالية توزيعها وسد حاجيات البلدية إذ يمكن رصد أهم ما يقوم به من خلال الاتي:

- يتولى مهمة توزيع الموارد المالية لصالح الجماعات المحلية حسب حاجياتها.
- يتولى مهمة الوساطة في حالة إقراض مبالغ مالية من البنوك لفائدة البلديات.
- يقدم الإعانات المالية لصالح البلديات من أجل تهيئة المرافق العامة.

ثانيا: في مجال التضامن بين الجماعات المحلية[1].

يقدم لهذا الصندوق نسب معينة من الضرائب توجه مباشرة لقسم التسيير والاستثمارات والتجهيز، حيث أن هذه النسب خاص بالبلديات ذات الموارد الضعيفة من اجل تزويد ميزانيتها وكذلك في حالة إصابة هذه البلديات بأزمات معينة غير متوقعة كالكوارث الطبيعية، وفي إطار مهام الصندوق يقوم بدفع التخصيصات الآتية لفائدة الجماعات المحلية من خلال:

- 60% مخصص لإجمالي التسيير.
- 40%مخصصة لإجمالي التجهيز والاستثمار[2].

[1] عصام صياف،"**صندوق الضمان والتضامن ودوره في تمويل البلديات**"، المرجع السابق الذكر، ص367.

[2]. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 111 من قانون المالية رقم33/88(المؤرخ في 1988/12/31– المعدل والمتمم في المادة 38 قانون المالية 2015).

المطلب الثالث: المخطط البلدي لتنمية والمخطط القطاعي

الفرع الأول: المخطط البلدي للتنمية

تعريف المخطط البلدي لتنمية

وهو مخطط شامل لتنمية في البلدية يهدف إلى تكريس مبدأ اللامركزية على المستوى المحلي يعمل على توفير وتلبية حاجيات المواطنين، إذ يشمل كل من المخططات الفلاحية الاقتصادية وتجهيزات الانجاز، حيث اعتبر وفق المرسوم 136/73 المؤرخ في 9 أوت على أنها برامج قصيرة المدى تقررها السلطات المختصة ضمن المخطط الإعطاء التوازن الجهوي والتساوي في حظوظ التنمية لكافة المواطنين، إذ تتكفل كل بلدية بإعداد واعتماد مشاريعها التنموية فهي مخططات تتعلق بمجملها وتمس حياة المواطنين اليومية كمياه التطهير النقل وغيرها كما أنها تعتبر من اختصاصات المجلس الشعبي البلدي.

أهداف المخطط البلدي للتنمية

للمخطط البلدي جملة من الأهداف التي يمكن ان يحققها على المستوى المحلي نذكر منها مايلي[1]:

- ✓ تكريس الجهود ومحاولة وضع حد للزحف الريفي نحو المدن.
- ✓ تدارك النقائص التي تعرفها مختلف البرامج التنموية ووضع حلول للمشاكل التي تتخبط فيها البلديات من خلال إدراج كافة المشاكل ضمن المخطط البلدي للتنمية.
- ✓ التوزيع العادل للاستثمارات المحلية ودمج البلدية في مسار التخطيط الوطني.

[1]. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المرسوم 136/73 المؤرخ في 9 أوت المتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلدية الخاصة بالتنمية.

وحتى يتمكن المخطط البلدي من تحقيق هذه الأهداف فان الدولة الجزائرية تسعى دائما لتقديم مبالغ مالية يقرره قانون المالية الذي وصل سنة 2015 حوالي 60 مليار دينار جزائري تحت عنوان المخططات البلدية للتنمية.

إعداد وتنفيذ المخطط البلدي:

بعد ما تم تعريف المخطط البلدي ورصد أهم أهدافه سوف نحاول التعرف على كيفية اعدده ومن يتولي تنفيذه الذي يكون عبر المرور بمراحل مهمة نذكرها كالتالي

❖ **المرحلة الأولى:**

تتلخص المرحلة الأولى من إعداده في القيام بدراسة البرامج وفق حاجات سكان البلدية والحالات المستعجلة التي يجب أن تعطى لها الأولوية كما يجب أن يراعى كذلك تكامل وتوافق البرامج مع مشروعات الأخرى للبلدية كما يتم أيضا إعداد بطاقة فنية من خلالها يتم تحديد طبيعة الأشغال والتجهيزات المراد انجازها ودراسة تكلفة المشروع

❖ **المرحلة الثانية:**

في هذه المرحلة يتم إرسال رئيس المجلس الشعبي البلدي مدونة الاقتراحات إلى الوصاية أي الولاية أو الدائرة والتي تقوم بدورها بدراسة ما هو مقترح من قبل المجلس الشعبي البلدي عن طريق لجنة مختصة تتولى مناقشة وترتيب أولوياتها تبعا الأهمية كل مشروع بعد ذلك يتم عقد اجتماع يترأسه الوالي وبحضور مدير التخطيط والتهيئة العمرانية ورئيس المجلس الشعبي البلدي من اجل ضبط ما رفع إليه من قبل اللجنة المختصة إذ يظهر الوالي المسؤول الأول هنا في حين يبقى دور المجلس الشعبي اقتراح العمليات فقط[1].

[1] **المرجع السابق الذكر.**

❖ **المرحلة الثالثة:**

هذه المرحلة يكون قد تم المصادقة على الاقتراحات واعتماد المبالغ وتحديد الأولويات ينطلق تنفيذ المخطط البلدي وينفذ حيث يقوم رئيس المجلس البلدي مسير الحولات لوضعية الأشغال المؤشر عليها من طرف المصالح التقنية إلى أمين خزينة البلدية ويتم في الأخير إقفال العملية على أساس بطاقة الإقفال النهائية للمشروع ويكون بذلك المشروع قد استوفى الأهداف التي وضع من اجلها وتبعا للاحتياجات المضبوطة عند بداية الانجاز ويتم استغلاله من طرف مواطنين البلدية حسب النشاط المنوط به[1].

الفرع الثاني: المخطط القطاعي:

وهو احد المخططات ذات طابع وطني حيث يسهر على تنفيذه الوالي ويتم تحضيره عن طريق المجلس الشعبي الولائي، بعدها يرسل إلى الهيئة تقنية أين يتم دراسة كل جوانبه.

كيفية إعداده:

يكون انطلاقا من مصادقة المجلس الشعبي لولائي عليه كما يكون الوالي المكلف الوحيد عليه بعد ذلك يمنح الأمر إلى المديريات الولائية لتباشر بالخدمة المقاولاتية صاحبة المشروع بموازاة ذلك تتولى المصالح التقنية بمراقبة انجاز المشاريع بالتنسيق مع الهيئات المراقبة المكلفة من طرف الدولة على غرار هيئة البناء إذا كان المشروع يخص قطاع السكن.

أهدافه التنموية:

يهدف هذا المخطط إلى:

- القضاء على الفوارق الجهوية، وتوفير مراكز الحياة وتطوير الخدمات الجوربة.

[1] المرجع السابق الذكر.

- تصحيح وتعبئة الفجوات والاختلالات التي تخلفها برامج التنمية.
- تحسين معيشة المواطنين وتوفير مناصب العمل للجميع.

فتح باب الاستثمار أمام الخواص[1].

خلاصة الفصل

واستخلاصا لما تم دراسته خلال هذا الفصل الذي أظهر أهمية البلدية والتنظيم البلدي بالجزائر خلال فترت الاستعمار وما بعده أين عرفت تغيرات عديدة وشهدت تطورات خلال الدساتير العديدة التي عرفتها الجزائر، إضافة إلى دراسة دور البلدية في التنمية المحلية وذلك من خلال العديد من المخططات التي تضعها مثل المخطط البلدي لتنمية والمخطط القطاعي إضافة إلى المخطط البلدي.

[1] **المرجع السابق الذكر**، ص232

الفصل الثاني

وتبعا لما تم دراسته في الجانب النظري للموضوع البلدية بصفة عامة، سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على بلدية الوادي كجانب تطبيقي، انطلاقا من عرض هيكلها التنظيمي وكذا دراسة ورصد مختلف مواردها الذاتية أو الخارجية في إطار التنمية إضافة إلى دراسة ميزانيتها خلال السنوات من 2014 إلى غاية 2017 ودراسة الاختلاف كذلك أسبابه، أما بنسبة للموارد الخارجية لبلدية الوادي وأهم المشاريع التنموية في إطار المخططات القطاعية والتنموية ببلدية في إطار التنمية والخدمات العمومية، أيضا التطرق إلى المساعدات التي يقدمها صندوق الضمان والتضامن وهو ما سنتعرف عليه من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لبلدية الوادي

المبحث الثاني: التنمية المحلية الذاتية لبلدية الوادي من (سنة 2014 -2017)

المبحث الثالث: الموارد الخارجية للتنمية المحلية لبلدية الوادي من (2014-2017)

المبحث الأول: لمحة فنية لبلدية الوادي

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على بلدية الوادي والهيكل التنظيمي الخاص بها و كذا التعرف على المهام الرئيسية للتقسيمات المختلفة.

المطلب الأول: تعريف بلدية الوادي

نشأة بلدية الوادي في العهد الاستعماري وبضبط سنة 1957، حيث يحدها من جهة الشمال كل من قريتي كونين وحساني عبد الكريم، ومن جهة الغرب بلدية البياضة، في حين يحدها من الشرق بلدية الطريفاوي وغربا بلدية وادي العلندة.

تبلغ مساحتها 77.77 كلم يبلغ عدد سكانها حوالي 159735 نسمة سنة 2014 يبلغ عدد الذكور نسبة 822200 و77535 إناث

البلدية هنا اقرب وحدة خدماتية إلى الحياة الاجتماعية، حيث تقوم بتلبية الحاجات الضرورية لسكان، كما إنها الوحدة الأساسية المكلفة بالتنمية المحلية، تهدف إلى تسيير شؤون حياة المواطنين الاجتماعية الاقتصادية والصحية وكذلك ترقية المحيط البيئي.

تهدف بلدية الوادي إلى المحافظة على الممتلكات العامة الإدارية التربوية الثقافية والمؤسسات القاعدية كالطرقات والشبكات المختلفة، تهدف أيضا إلى تنمية كافة الحالات التي تهم المواطن ومساعدة المحتاجين منهم عن طريق تقديم المساعدات والتكفل بالفئات المعوزة منهم ما يجعلها تكوين مهم من التكوينات الإدارية لدولة[1].

[1] فايزة فرحات حميدة، **أسس بناء الهياكل التنظيمية للبلدية دراسة حالة بلدية الوادي**.(مذكرة ماستر)، قسم التسير والاقتصاد الموئسسة، كلية الاقتصاد، جامعة الوادي، 2009، ص90.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية الوادي

تؤطر البلدية من خلال هيكل تنظيمي منضم مشكل من مجلس يسمى المجلس الشعبي البلدي، حيث ينتخب رئيسه من طرف الشعب، بمساعدة لجان منتخبة هي الآخرة تسمى بالأعضاء لكل له مهمة خاصة يحددها رئيس المجلس الشعبي تعتبر البلدية من أهم الإدارات كونها تقدم خدمات للمواطن.

تقوم الإدارة الجزائرية بوضع هيكل تنظيمي متكامل كي تضمن أداء مهامها بشكل سلس وتسهل عليها تقسيم المهام وتوفير السرعة والمرونة، وهو ما تتمتع به بلدية الوادي أيضا التي هي الآخرة تشتمل على هيكل تنظيمي محكم له العديد من المكاتب والمديريات تسير من طرف مدراء بمساعدة عدة أعوان وموظفين يقومون بمهام مختلفة ومتعددة.

حيث يندرج تحت رئيس المجلس الشعبي كل من:

- **الديوان:** الذي يعمل على التنسيق بين رئيس البلدية وباقي الإدارات ويعتبر كأمانة وسر رئيس البلدية.
- **الكاتب العام:** ويقوم بالتنسيق بين مختلف المديريات وتشرف على أربع مديريات وهي:

✓ **مديرية الإدارة والمالية:** والتي بدورها تشرف على ثلاثة مصالح وهي

1- **مصلحة العمال والتكوين:** وتهتم بتسيير العمال ومتابعة الحياة المهنية للعمال كما[1] تتكفل بتنظيم الامتحانات والمسابقات.

[1] **رجع سابق الذكر**، ص91.

2-مصلحة المالية وأملاك البلدية:

وتهتم بإعداد الميزانية والمحافظة على بنودها في يطار المصاريف أو المداخيل كما تعمل على الحفاظ على املك البلدية وتسييرها (كراء تصليح) وهي مسؤولية على استخراج أجور العمال في سجلات خاصة وتتكون من الكاتب الخاصة.
-مكتب الجرد (تسير ممتلكات البلدية)-مكتب الأجور والمرتبات-مكتب المالية والمحاسبة.

3-مصلحة الشؤون الاقتصادية: تعمل هده المصلحة على متابعة الإحصاءات الاقتصادية وكتابة السيارات.

- ✓ **مديرية الوسائل العامة والشبكات:** وبدورها تشرف على مصلحتين.

1 مصلحة الصيانة والوسائل العامة: وتتكفل هده الأخيرة بصيانة ممتلكات البلدية والطرق والإدارة العمومية كما تهتم أيضا بتسيير وسائل حظيرة البلدية.

2 مصلحة الشبكات والنظافة: تهتم بتسيير وصيانة شبكة التطهير في تنظيم المرور بالطرقات وذلك بوضع الإشارات في الأماكن المناسبة.

- ✓ **مديرية التنظيم والشؤون العامة:** حيث تضم هده المديرية من ثلاث مصالح

1-مصلحة التنظيم والسكان: تتولي استخراج وثائق الحالة المدنية كما تعمل على مراجعة القوائم الانتخابية وإحصاء شباب الخدمة الوطنية[1].

2-مصلحة الشؤون الاجتماعية والصحية: تتولى مهمة إعداد وتحضير البرامج الثقافية وغيرها كالدخول المدرسي والشبكة الاجتماعية وتشغيل الشباب تحضير موسم الحج.

[1] **المرجع السابق الذكر**، ص92.

✓ **مديرية التعمير والتجهيز:** تقوم بالإشراف على مصلحتين.

1-مصلحة التعمير والهندسة: تهتم هذه المصلحة بشؤون المحافظة على الهندسة المعمارية كذلك استخرج وخص البناء إضافة إلى النضر في المنازعات بين المواطنين.

2-مصلحة التجهيز والأشغال: تقوم هده المصلحة بدراسة البرامج والمشاريع التابعة للبلدية تتولي مهمة عقد الصفقات والمزايدات[1]

[1] **المرجع السابق الذكر**، ص93.

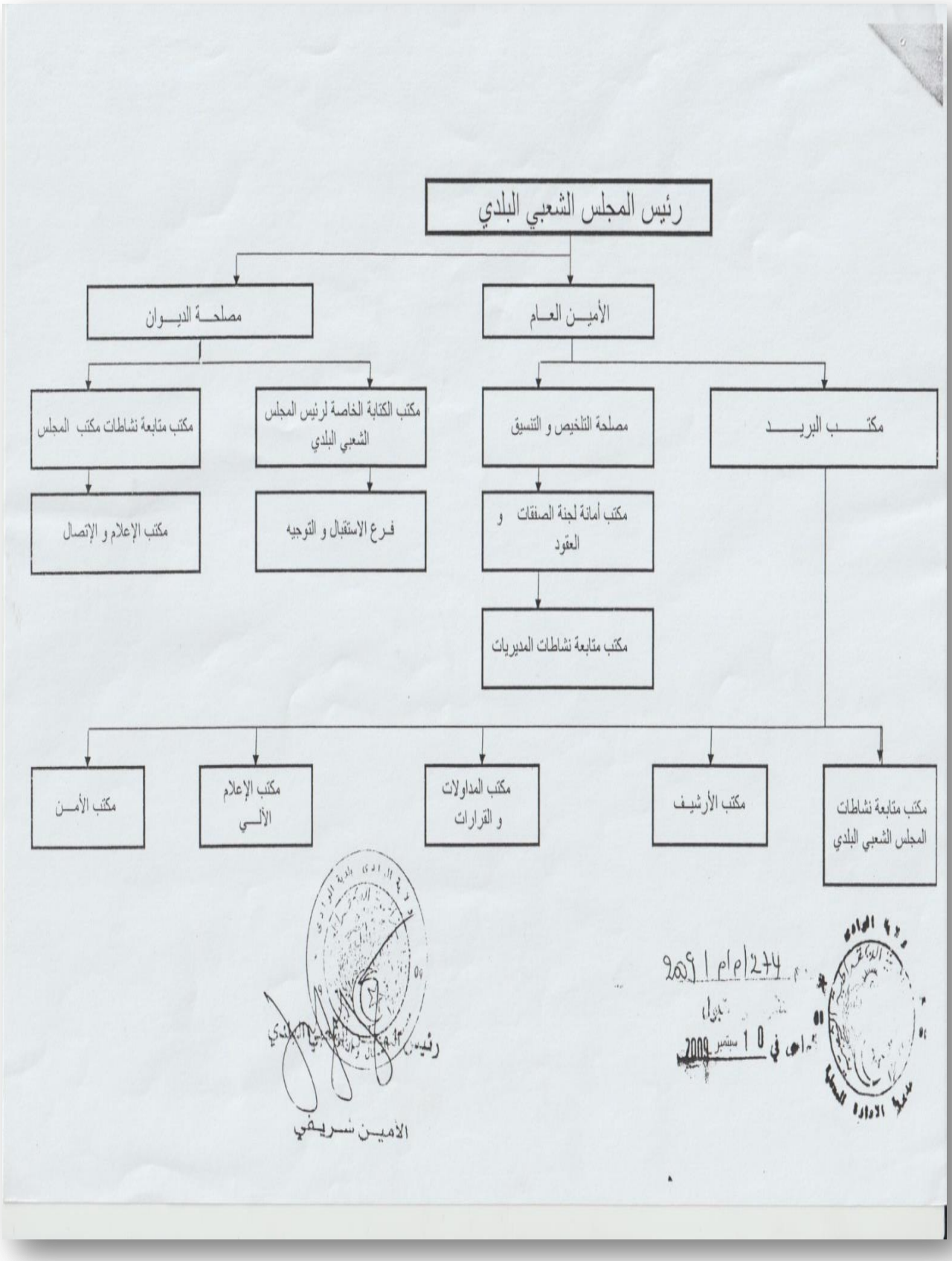

مداولة رقم 08/64المؤرخة يو10سبتمبر2009منحت من الموظف ملحق رقم1

وفي مايلي سوف يتم التطرق بالتفصيل لكل المديريات التي تضمها البلدية[1].

- **مديرية الإدارة والمالية:**

تتولي هذه المدرية مهمة تنشيط وتنسيق المصالح الإدارية حيث تضم أربعة مصالح.

✓ **مصلحة العمال والتكوين:** تقوم هذه المصلحة بدراسة كل ما يتعلق بالحياة المهنية للعامل والحياة العملية للموظف تحت إشراف رئيس المصلحة الذي يتولى تنظيم وتسيير المصلحة إذ تضم هذه المصلحة مكتبين هما:

مكتب تسيير العمال: الذي يقوم بتنظيم وحفَظ الملفات وتسيير الحياة المهنية للموصفين (تنصيب ترقية ترتيب):

مكتب تنظيم الامتحانات والمسابقات وإحصاء الاحتياجات: حيث يتولي مهمة إعلان على مسابقات التوظيف كذلك متابعة ملفات التقاعد وإحصاء حركة الموظفين إضافة إلى تولي مهمة أعمال التكوين وتحصيل المستوى لتأهيل العمال.

✓ **مصلحة المالية وأملاك البلدية:** يشرف عليها رئيس كف تتولي المهام المالية والبلدية للعامل حيث تضم خمس مكاتب.

1-مكتب المالية والميزانية والمحاسبة: يقوم بإعداد الميزانية والميزانية الإضافية والحساب الإداري إضافة إلى تنفيذ العماليات المالية الخاصة بالتسيير.

2-مكتب أملاك البلدية والواكلات والمزايدات: إذ يقوم إحصاء السنوي للممتلكات المنقولة والثابتة وانجاز كل الملحقات للمكتب أيضا متابعة إيرادات الممتلكات.

3-مكتب الأجور والمرتبات: يقوم هذا المكتب بتحرير الحوالات ومتابعة أجور ومرتبات العمال كذلك ملفات التقاعد[2].

[1]، **المرجع السابق الذكر**، ص93.

[2]**المرجع نفسه**، ص 94.

4-مكتب الإعلام: يقوم هذا المكتب بانجاز الكشوف والفواتير الخاصة بالبلدية بالإعلام الآلي والملحقات الخاصة بالمكتب والملحقات التابعة للمكتب كذلك يقوم وضع ملف يضم عتاد البلدية وجرد كل ممتلكات البلدية .

✓ **مصلحة الشؤون الاقتصادية:** تشرف هذه المصلحة علي التراخيص الإنشاء ورشات عمل في المناطق المسرح بها والممسوحة حيث تضم هده الأخيرة مكتبين.

مكتب الإحصائيات لاقتصادية والمصالح العمومية: يتلخص دور هذه المكاتب فيإعداد وتسليمالوثائق الخاصة بالنشاطات الحرفية وكذا متابعة الملفات إنشاء واستغلال المؤسسات والنشاطات ومسك فهرس التجار.

مكتب الاستثمار ألفلاحي: يقوم بمتابعة عمليات الاستصلاح وكذا إعداد قوائم الفلاحين من اجل الدعم والتكفل بشتغلاتهم.

والمخطط التالي يلخص الهيكل التنظيمي لمديرية الإدارة والمالية.

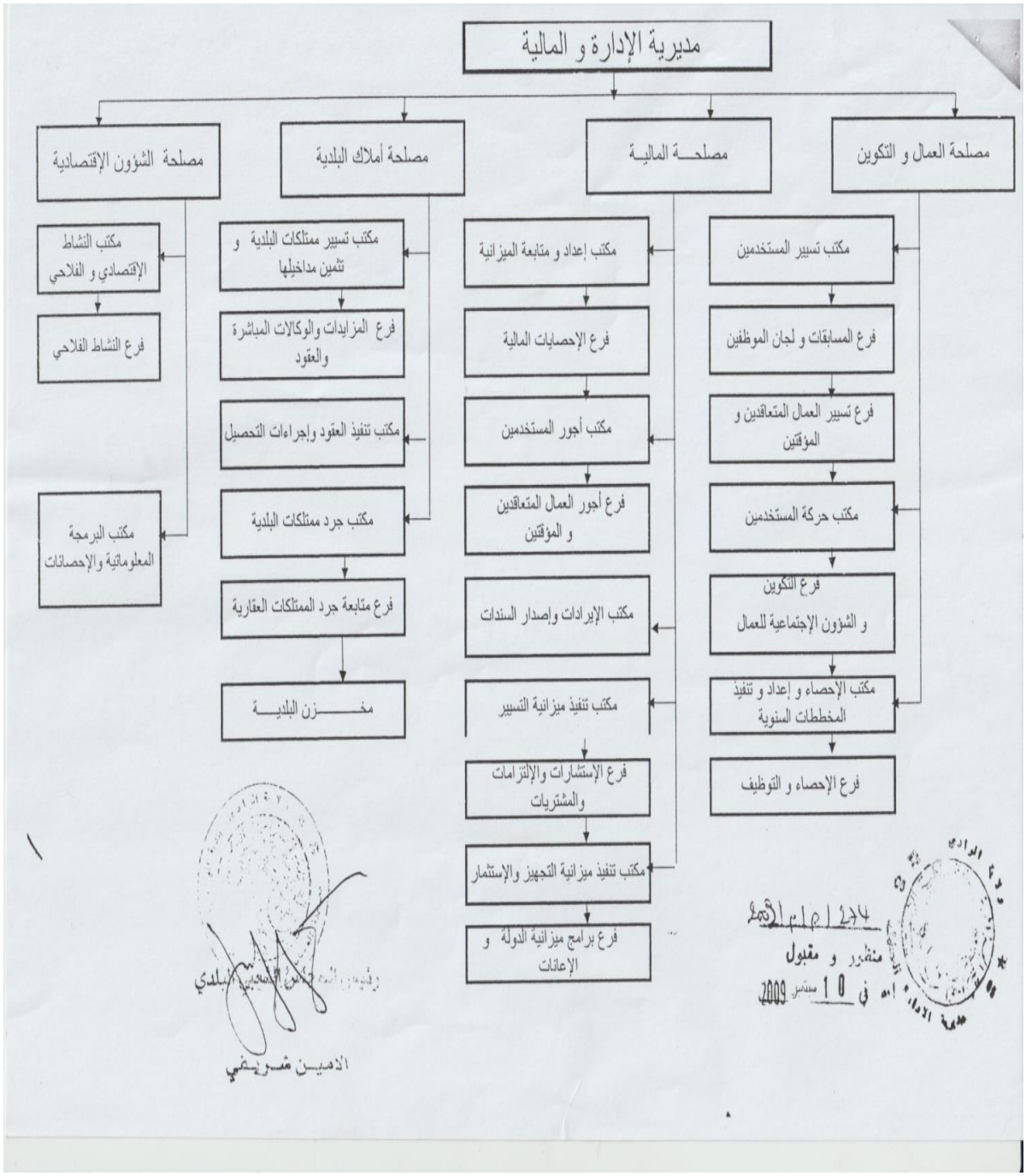

مداولة رقم 08/64المؤرخة يو10سبتمبر2009منحت من الموظف

كما هو موضح **في ملحق 2.**

- **مديرية الوسائل العامة والشبكات:**

تتمثل مهامها في تنشيط المصالح والتنسيق بينها حيث تضم هذه الأخيرة مصلحتين

1-مصلحة الصيانة الوسائل العامة: تهتم بالعتاد الميكانيكي واليدوي التابع للبلدية ولها مكتبين

مكتب صيانة عقارات البلدية: ويقوم هذا المكتب بمتابعة الاحتياطات العقارية وإعداد وثائق خاصة بالتعمير والبناء والقيام بترميم عقارات البلدية

مكتب المغارات وحظيرة السيارات:ويضم هذا المكتب ثلاثة فروع فرع الورشات والتصليحات وفرع الإنارة العمومية وفرع حظيرة السيارات

2- **مصلحة الشبكات والنظافة والنقل:** يسيره الأمين العام حيث يهتم هذا المكتب بالنظافة والصحة العمومية وله مكتبان

مكتب النظافة والمرور والنقل: ويتفرع غالى فرعان قرع النظافة والفضلات وفرع شبكة التطهير

مكتب الطرق والإرشادات: يهتم بالحفاظ على سلامة الطريق وانجاز الطرق وتعبيدها ووضع إشارات المرور[1]

[1] **المرجع السابق الذكر**، ص95.

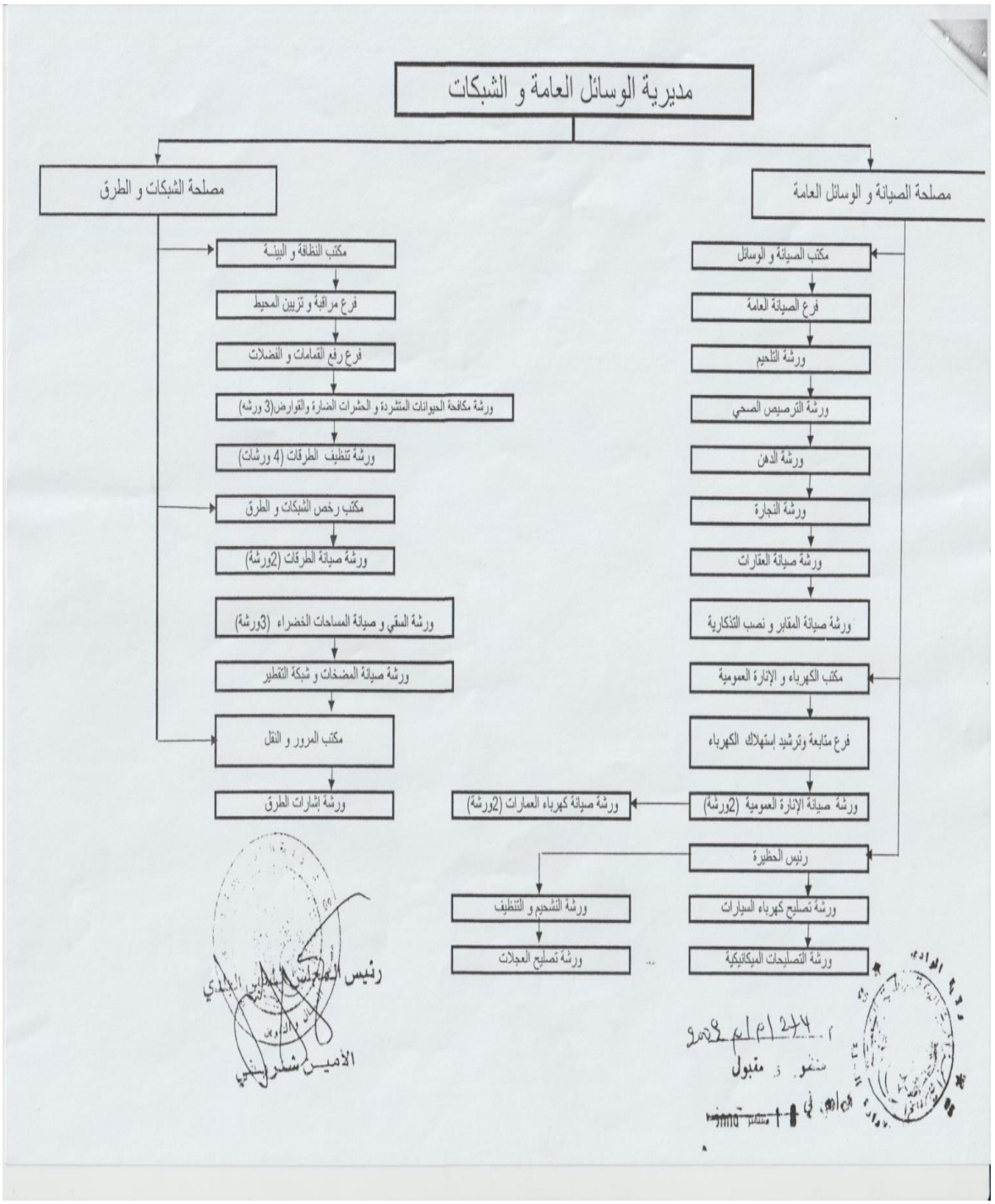

مداولة رقم 08/64المؤرخة يو10سبتمبر2009منحت من الموظف

كما هو موضح **في ملحق 3**

مديرية التنظيم والشؤون العامة:

يسيرها الأمين العام يتولي تنشيط المصالح التي تشرف عليها هذه المديرية وتنقسم إلى ثلاثة مصالح .

1-مصلحة تنظيم السكان تهتم بكل ما يتعلق بالحياة المدنية كاستخراج الوثائق الإدارية التي تخص المواطن وبها ثلاثة مكاتب [1]:

مكتب التنظيم والشرطة والحماية المدنية.

مكتب الحالة المدنية والخدمات الوطنية والانتخابات وله فرعان فرع الحالة المدنية وفرع تسجيل المنتخبين ومتابعة العمليات الانتخابية.

2-مصلحه الشؤون الاجتماعية والصحة تهتم هذه المصلحة بالقضايا الاجتماعية التي تهم المواطن وبها ثلاثة مكاتب .

- **مكتب الوقاية والصحة العمومية والمدرسة.**
- **مكتب الخدمات الاجتماعية ويضم فرع الحج.**
- **مكتب التشغيل الشباب.**

3- مصلحة الشؤون الثقافية والرياضية من مهما الإشراف على إحياء التظاهرات والأعياد والذكريات المحلية ويضم.

- **مكتب الثقافة والسياحة.**
- **مكتب لرياضة والمهرجانات.**
- **مديريةالتعميروالتجهيز:**

[1] **المرجع السابق الذكر**، ص95

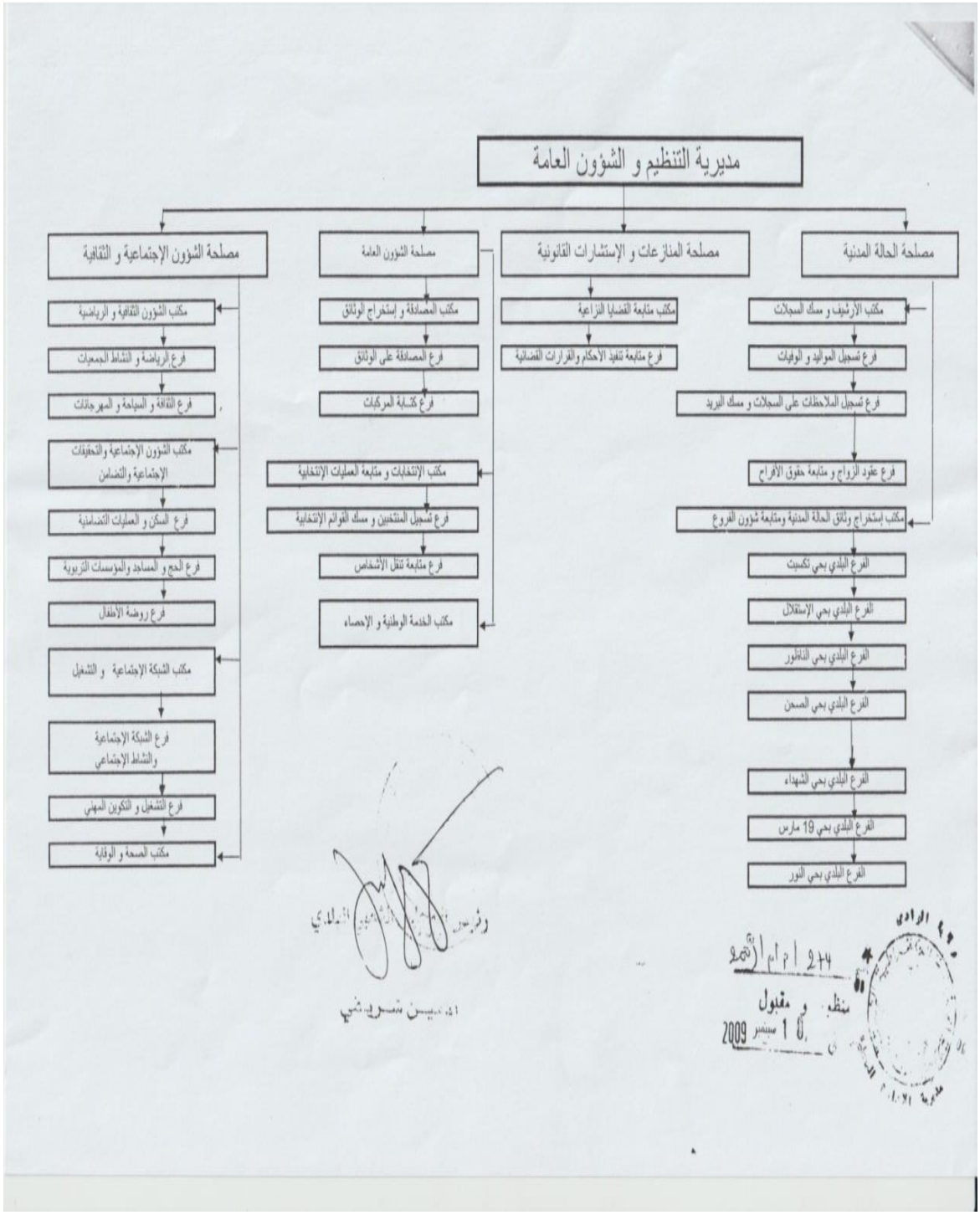

مداولة رقم 08/64المؤرخة يو10سبتمبر2009منحت من الموظف

كما هو موضح **في الملحق4.**

تضم مصلحتين هما:

1- مصلحة التعمير والهندسة تسهر هذه المصلحة على قواعد التهيئة والتعمير والوثائق الخاصة بالبناء وتتابع الاحتياطات العقارية وتضم هذه المصلحة مكتبان[1].

مكتب التعمير والهندسة مكتب البناء وبهذا المكتب فرع واحد:

فرع الوقاية والأمن والمراقبة ومن مهام هذا الفرع مراقبة كل مشاريع البلدية والمسحات والمتابعة التقنية والفنية

مكتب المنازعات: يقوم بالإطلاع على كل المنازعات بين المواطن والبلدية كما يقوم بمتابعة الأحكام القضائية بواسطة محامي كفى للدفاع على حقوق البلدية حيث يعتبر هذا الأخير همزة وصل بين البلدية والمصالح القضائي.

مصلحة التجهيز والأشغال الجديدة: تشرف على كل المشاريع داخل إقليم البلدية من خلال الإعلان على المناقصات وتبين المدة المحددة الانجاز هذه المشاريع وبها ثلاثة مكاتب.

1-**مكتب الأشغال والبرمجة الجديدة:** يهتم بالمشاريع وبرمجتها خلال السنة كما يقوم بتحضير الملفات الخاصة بالمشاريع الجديدة ويشرف على دراستها من الناحية التقنية والفنية.

2-**مكتب الصفقات والمزايدات:** يقوم بإعداد الصفقات والمشاريع التنموية الخاصة بالبلدية كما يعلن على المناقصات داخل الجرائد ويسجل العروض في سجل تقييد القروض

2-**مكتب التخطيط ومتابعة الانجازات:** يضع الخطط للمشاريع التي ستقوم بها البلدية وانجازها خطوة بخطوة بواسطة لجنة تتكون من ثلاثة أعضاء يترأسها المجلس الشعبي البلدي [2]

[1] **المرجع السابق الذكر**، ص96.

[2] **المرجع السابق الذكر**، ص96.

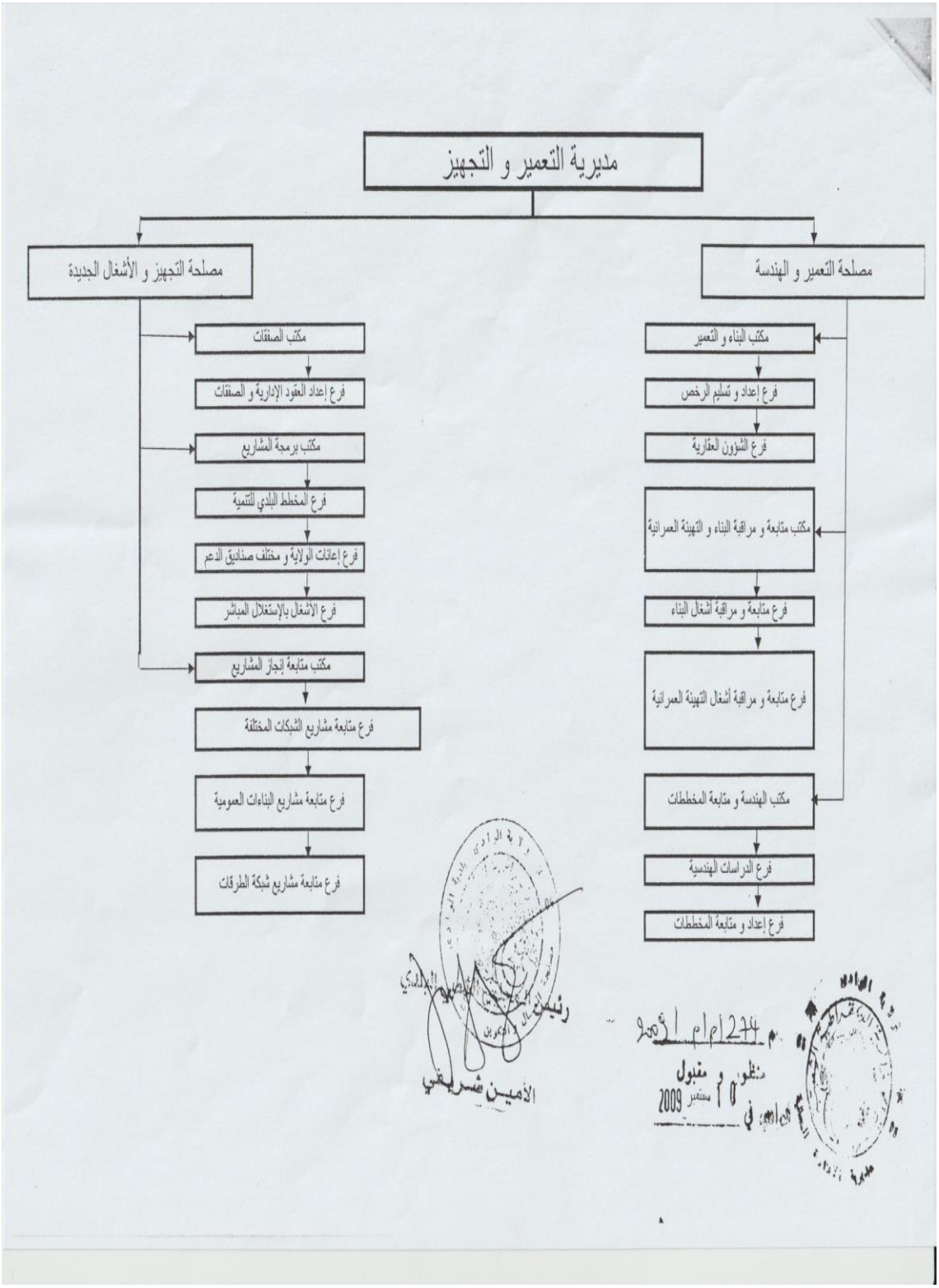

مداولة رقم 08/64المؤرخة يو10سبتمبر2009منحت من الموظف كما هو موضح **في الملحق رقم 5**

المبحث الثاني: التنمية المحلية الذاتية لبلدية الوادي من(2014-2017)

تعتبر ميزانية البلدية الصورة العاكسة لنشاطها وسياستها المنتهجة، باعتبارها تظهر في جنبيها أوجه الإنفاق هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد متعها التشريع بالاستقلال المالي ،حيث خصها بميزانية ترصد فيها جميع نفقاتها ومواردها.

المطلب الأول: مفهوم ميزانية الجماعات المحلية

إن مفهوم الميزانية مرتبط بتطور وضيفة الدولة ودورها، فهي عبارة على جداول وإرادات للنفقات العامة وتعددت تعريفاتها حسب وجهة نظر الفقه فهي عبارة على حساب تقديري لمجمل النفقات وكذا الإرادات في فترة زمنية مقدرة بسنة حيث هذه الأخيرة تحتاج للموافقة والترخيص من السلطة التشريعية.

الميزانية من الناحية القانونية وحسب المادة 3من القانون 21/90 للمحاسبة القانونية "على أن الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإرادات والإنفاقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي ونفقات بالرأس مال".

كما نصت المادة 149 من قانون البلدية 08/90 "على أن ميزانية البلدية هي جداول التقديرات الخاص بإراداتها ونفقاتها السنوية وتشكل أمر بالإذن يمكن من سير المصالح العامة".

وجاءت المادة 176 من نفس قانون البلدية على أن "ميزانية البلدية هي جداول تقديرات السنوية للبلدية وهي عقد ترخيص إدارة يسمح بسير مصالح البلدية وتجهيز برامجها لتجهيز والاستثمار[1].

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 176 الرقم من قانون 10\11 المتعلق بالبلدية .

أنواع الميزانية:

تتكون الميزانية للبلدية الوثائق الثلاث والتي هي الميزانية الأولية والميزانية الإضافية إضافة إلى الحساب الإداري والذي يكون بعد انتهاء السنة المالية ومن خلال شرحنا لهذه الوثائق في الآتي:

- ✓ الميزانية الأولية وهي الوثيقة الأولي التي يتم إعدادها خلال السنة المالية، والتي هي عبارة عن كشف تفصيلي لجميع العمليات المالية خلال سنة.
- ✓ الميزانية الإضافية وهي وثيقة مالية تعديليه للميزانية الأولية، حيث تقوم بتعديل الإيرادات والنفقات خلال السنة المالية.
- ✓ الحساب الإداري وهو حصيلة العمليات التي قد أنجزت بالفعل قبل انتهاء السنة ويتم انتهاءها في شهر أكتوبر من اجل عرض جميع الانجازات [1].

مميزات الميزانية :

تمتاز الميزانية بمجموعة من المميزات نذكر منها مايلي:

الميزانية عمل علني: يعني أن كافة المساهمين في الضريبة لهم الحق في الاطلاع على فاعلية استعمال المداخيل الجبائية لهدف تحقيق المنفعة العامة.

الميزانية عمل تقديري: هي تقدير النفقات والإيرادات خلال السنة بحيث تقوم الجماعات المحلية بتحديد المشاريع المراد انجازها حيث أن هذا العمل يحدد النفقات المتوقعة.

الميزانية عمل ترخيصي: لا يمكن الخروج على الجداول المخمصة لها أو الصرف منها إلا بعد الموافقة عليها.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنة2011 العدد37، الصادرة بتاريخ 03 جويلة 2011.

الميزانية عمل دوري: أي هناك ميزانية واحدة كل سنة.

الميزانية عمل ذو طابع: إداري هي أمر بتسيير الحسن لصالح العام [1].

إيرادات الميزانية: هي مجموعة الأموال من مختلف المصادر تتحصل عليها البلدية من أجل تغطية نفقاتها لتحقيق أهدافها في فترة زمنية حيث تتكون موارد الميزانية والمالية من مايلي:

مداخيل أملاك الدولة – القروض- الحصيلة الجبائية-مداخيل ممتلكاتها -مداخيل أملاك البلدية

المطلب الثاني: مساهمة ميزانية بلدية الوادي في التنمية المحلية (2014-2017)

تتمثل إيرادات ميزانية البلدية الذاتية من الرسوم والضرائب والحقوق والرسم المهني الذي تعتمد عليه ميزانية البلدية المتمثل في الرسم على النشاط المهني هذا الرسم هو الذي يقوم بتنمية إيرادات الميزانية أو يضعفها.

الفرع الأول: تحديد تقديرات إيرادات الميزانية ذات المنشأ الجبائي لسنة2014

طبيعة الضرائب والرسوم	تقديرات سنة 2014	الملاحظات
الرسم على النشاط المهني	378.715.227.19	
الرسم علي القيمة المضافة	49.093.856.53	
الضريبة الجزافية الوحيدة	27.281.902.27	
الرسم العقاري ورسم رفع القمامة	799.478.53	
الضريبة على الدخل العقاري	3.319.424.53	
مجموع تقديرات الإيرادات الجبائية	459.209.889.06	

[1] سيد على خماري، **ميزانية البلدية ودورها في التنمية (دراسة ميدانية مقارنة، الالمرجع السابق الذكر** ص24.

تذكير بتقديرات إيرادات الميزانية الاخري

طبيعة الضرائب والرسوم	تقديرات سنة2014	الملاحظات
رسم الذبح	100.000.00	
حقوق التوقف في الأسواق	38.700.000.00	
إيرادات أخري للاستغلال	285.000.00	
إيرادات أخري للدومان	21.448.973.29	
المجموع	60.533.973.29	

- من إعداد الطالبة ومكتب الميزانية
- كما هوموضح في ملحق 6.

الفرع الثاني: تحديد تقديرات إيرادات الميزانية ذات المنشأ الجبائي لسنة 2015

طبيعة الضرائب والرسوم	تقديرات سنة 2015	الملاحظات
الرسم على النشاط المهني	859.977.74..48	
الرسم علي القيمة المضافة	56.589.772.57	
الضريبة الجزافية الوحيدة	29.878.745.01	
الرسم العقاري ورسم رفع قمامة	7.937.598.95	
الضريبة على الدخل العقاري	3.937.376.96	
مجموع تقديرات الإيرادات الجبائية	588.242.471.23	

تذكير بتقديرات الميزانية الأخرى

طبيعة الضرائب والرسوم	تقديرات سنة2015	الملاحظات
رسم الذبح	100.000.00	
حقوق التوقف في الأسواق	39.200.000، 00	
إيرادات أخري للاستغلال	285.000.00	
إيرادات أخري للدومان	21.455.302.49	
المجموع	61.040.302.49	

مرجع سابق ذكر

كماهوموضح في ملحق7

الفرع الثالث: تحديد تقديرات إيرادات الميزانية ذات المنشأ الجبائي لسنة 2016

طبيعة الضرائب والرسوم	تقديرت سنة2016	الملاحظات
الرسم على النشاط المهني	383.160.240.32	
الرسم علي القيمة المضافة	57.145.752.60	
الضريبة الجزافية الوحيدة	40.717.961.38	
الرسم العقاري ورسم رفع قمامة	6.126.132.54	
الضريبة على الدخل العقاري	4.903.953.43	
مجموع تقديرات الإيرادات الجبائية	49.054.040.27	

تذكير بتقديرات الميزانية الاخرى

طبيعة الضرائب والرسوم	تقديرات سنة2016	الملاحظات
رسم الذبح	100.000.00	
حقوق التوقف في الأسواق	34.000.000.00	
إيرادات أخري للاستغلال	285.000.00	
إيرادات أخري للدومان	38.264.978.42	
المجموع	72.649.978.42	

- مرجع سابق ذكر

كماهو موضح في الملحق8

الفرع الرابع: تحديد تقديرات إيرادات الميزانية ذات المنشأ الجبائي لسنة 2017

طبيعة الضرائب والرسوم	تقديرت سنة 2017	الملاحظات
الرسم على النشاط المهني	514.06.041.11	
الرسم علي القيمة المضافة	66.861.251.53	
الضريبة الجزافية الوحيدة	52.001.736.73	
الرسم العقاري ورسم رفع قمامة	5.883.243.73	
الضريبة على الدخل العقاري	6.105.218.50	
مجموع تقديرات الإيرادات الجبائية	644.897.491.17	

تذكير بتقديرات الميزانية الأخرى

طبيعة الضرائب والرسوم	تقديرات سنة2017	الملاحظات
رسم الذبح	100.000.00	
حقوق التوقف في الأسواق	34.000.000.00	
إيرادات أخري للاستغلال	915.000.00	
إيرادات أخري للدومان	38.264.978.42	
المجموع	73.279.978.42	

مرجع سابق ذكر

كما هو موضح في الملحق رقم 9

ما يلاحظ على ميزانية بلدية الوادي كغيرها من البلديات عانت من العجز المالي نتيجة سياسة التقشف والأزمة الاقتصادية المالية التي تمر بها الجزائر مما أثرتسلبا على جميع ميزانيات البلديات من خلال إصدار التعليمة من قبل الوزير الأول التي تقضي بتجميد التوظيف وترشيد النفقات.

المطلب الثالث: مقارنة التحصيل بين السنوات وأسباب الاختلاف

ومن خلال الجداول المبينة أعلاه في المطلب الثاني والتي تظهر تقديرات إيرادات ميزانية بلدية الوادي، انه اغلب الإيرادات الذاتية متقاربة من خلال السنوات الأربعة المعنية بالدراسة والذي يمكنني التعليق عليه أن الرسم على المهني هو العامل الأهم والواضح بالنسبة لميزانية بلديه الوادي، حيث نلاحظ أن السنة المالية 2016قد أنخفض هذا الرسم مقارنه بالسنة المالية 2015 بنسبة حوالي 22 في انه من المفترض أن يرتفع خلال كل سنه لكن هنا نجد علا العكس وهذا راجع لسبب رئسي وهو تجميد المشاريع وكذا إلغاء البعض الأخر منها وقد كان هذا من احد أسباب الأزمة الاقتصادية المزعومة والتي قد أعلن عنها في سنة 2015والتالي فان بلدية الوادي من احد البلديات الصغيرة والتي تحتاج إلي تقديم مساعدات من الدولة على غرار البلديات الأخرى للولاية وخاصة منها التي تتعلق بالأجور ولواحق والتي تمثل كل سنه بحوالي 40بالمئة من إجمالي الميزانية وهذا في كل بلديات الولاية على الرغم من أن بلدية الوادي في السنوات الأخيرة قد قامت بتحسين مواردها وخاصة الممتلكات المنتجة للمداخيل إلا أن هذه المبالغ التي تتحصل عليها لا تغطى حتى ميزانية قسم التسيير الخاص بالبلدية.

كما وقد سبق وان قمت بذكر إن الرسم على النشاط المهني هو احد العناصر الإدارية الرئيسية والأكبر الذي دوما تعتمد عليه تقديرات إيرادات ميزانية البلدية وقد أنشئ هذا الرسم في الأول من جافني لسنة 1996 حيث عوض النظام السابق الذي كان ينظم الرسم علي النشاط الصناعي والتجاري والرسم على النشاط الغير تجاري يطبق هذا الرسم على الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الذين يمارسون نشاط مهني ألزمنا إلي الضرائب على الدخل الإجمالي ضمن الإرباح الصناعية وكذا التجارية أو الضريبة على إرباح الشريكات حيث تستفيد البلدية بنسبة 66% وكذا الولاية

23بالمئة وصندوق الضمان والتضامن بنسبة 5بالمئة وهذه من النسب الوطنية المقدرة ب3بالمئة المخصصة للمؤسسات المحلية المذكورة [1].

حيث أن هذا المبلغ يتفاوت من سنة إلي أخري وكذلك من بلدية الي غيرها وهذا حسب النشاط المتواجد في البلدية المعنية ومن هذا الأخير نلاحظ انه البلدية التي تقوم بتحصيل المبالغ الكبيرة من هذا الرسم تكون من البلديات التي يكثر فيها النشطات المهنية وخاصة البلديات التي تنشط بها الشريكات البترولية والغاز مثلا بلديات ورفله وسكيكدة والتي يرتفع فيها هذا الرسم كونها من البلديات الغنية إلا أن بلدية الوادي في الفترة الممتدة من 2014 إلي غاية 2017 نلاحظ أن إيراداتها منخفضة وهذا يعود إلي تجميد المشايع وهذا ما قد أدي إلي انخفاض في الميزانية.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية **قانون المالية** 20/9 رقم 17/11 المؤرخ في 2017/12/27 المادة 11

المبحث الثالث: الموارد الخارجية لتنمية المحلية لبلدية الوادي (2014- 2017)

إن الهدف من صندوق الضمان والتضامن هو التضامن المالي، وهذا ما سوف يتم عرضه من خلال بالاعتماد على ممنوحات الصندوق لبلدية الوادي .

المطلب الأول: إيرادات صندوق الضمان والتضامن لبلدية الوادي(2014-1017)

الفرع الأول: ممنوحات سنة 2014

في إطار مشاريع الإعانة المالية ضمن صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية (FCCL) فقدسجلت تسعة مشاريع بغلاف مالي قدره 340.343.191.63 دينار جزائري خصصت الانجاز عمليات التهيئة الحضارية عبر الأحياء بثمنيه مشاريع وإعادة الاعتبار لبعض الطرق بمشروع واحد هذه المشاريع منها ما أنجزت والباقي يشرف على نهايتها والبعض في طور الانجاز بنسب متقدمة يفترض أن تسلم في الآجال القانونية المحدد لها وتبقى هذه الإجراءات الإدارية والقوانين المتعلقة بالصفقات العمومية تتحكم في هذا الإطار حيث تعمل المصالح التقنية المالية ببلدية الوادي وكذا جاهدة من اجل استكمال البرامج المسجلة فبل أجالها القانونية بالموصفات المدرجة ضمن دفاتر الشروط (هذا في سنة 2014).

من بين الإرادات المسجلة والحاصلة عليها بلدية الوادي من طرف صندوق الضمان والتضامن لسنة المالية 2014

خصصت منها لوازم لصيانة المدارس قدرا ب 20.219.297.29 دج

صيانة وتصليحات في المدارس قدرت ب 17.905.102.00[1]

لاحظ ملحق 10.

[1] مقابلة مع السيد عبد المالك ديدي موظف في **مكتب الميزانية** يوم 2019/05/6 على الساعة الحادى عشر

الفرع الثاني: ممنوحات سنة 2015

أما في سنةقدرت2015 إيرادات صندوق الضمان والتضامن الموجهة إلى بلدية الوادي 100.458.863.8 دينار جزائري لسنة 2015خصصت منها مبالغ لعدة مشاريع مهمة لكن لم تكن في مستوى تطلعات المجلس الشعبي البلدي الذي سجل عدد كبير من مقترحات المشاريع بحكم كبر البلدية من حيث المساحة والكثافة السكانية وكذا المطالب التي تفرضها ضخامة الأحياء، فهناك أغلافه مالية خصصت **للوازم الطرق قدرت** ب 815.0.36.11 دج.

مصاريف النقل المدرسي: حيث قدرت ب 880.000.00دج

لاحظ ملحق11

الفرع الثالث: ممنوحات سنة 2016

استفادة بلدية الوادي ضمن إيرادات صندوق الضمان والتضامن (FCCL) لسنة 2016 مبلغ قدره 125.486.387.88 دج[1]

أنفقت في لوازم صيانة المدرس وكذا مصاريف النقل المدرسي وأيضا أجور المستخدمين المؤقتين حيث خصص منها

مبلغ قدره 87.736.655.53 دج لأجور المستخدمين وكذا للوازم صيانة المدارس 14.505.489.69 دج

للوازم صيانة المدارس وباقي النفقات والإيرادات موضحة لسنة المالية 2016

لاحظ ملحق 12.

[1] **المرجع السابق الذكر.**

الفرع الرابع: منوحات سنة 2017

قدم صندوق الضمان والتضامن لبلدية الوادي في سنة 2017 مبلغ قدره 357.565.763.24دج حيث أنفقت 259.320.043.41دج لتغذية المدرسية وكذا مصاريف النقل المدرسي لتلاميذ مبلغ قدره 837.600.00دج وباقي الإيرادات والنفقات موضحة في الملحق رقم13.

ملاحظة:

ما يمكن ملاحظته عن الإعانات التي قدمها صندوق الضمان والتضامن لبلدية الوادي خلال السنوات من 2014 إلى غاية 2017 أن كل من سنتي 2014 و2017 قدم أغلافه مالية مرتفعة لصالح البلدية في إطار التنمية المحلية والتي من شئنها تنمية الاقتصاد على المستوي ألخدماتي على عكس سنتي 2016و2015 التي انخفضت فيها نسبة المساعدات المقدمة، وهذا راجع إلى عجز البلدية على تغطية نفقاتها وحاجياتها خاصة في المشاريع التي تتطلب أغلافه مالية كبيرة ما يدفعها الي طلب المساعدة من الصندوق[1].

من خلال اطلاعنا على مالية بلدية الوادي اتضح لنا جليا الأهمية التي يكتسبها صندوق الضمان والتضامن كون أن الغاية من أنشأه خلق نوع من التضامن وتقليص فجوة التفاوت المالي في ميزانية البلديات عبر الوطن.

المطلب الثاني: المخطط البلدي للتنمية لبلدية الوادي من (2014-2017)

يتمحور برنامج التجهيز العمومي التابع لمخططات التنمية البلدية في أعمال ذات الأولوية في التنمية المحلية وخاصة التزود بالمياه الصالحة لشرب والشبكات الطرق

[1] **المرجع السابق الذكر.**

وفك العزلة ويتم تمويل المشاريع المسجلة في أيطار المخطط البلدي لتنمية من ميزانية التجهيز لدولة حيث كل بلدية ملزمه باقتراح مخطط تنموي من خلال المشايع التنموية، فبلدية الوادي هي كباقي البلديات التي مسها العجز المالي نتيجة الوضع الاقتصادي الذي عرف انخفاض بسبب تجميد المشاريع وترشيد النفقات.

استفادة بلدية الوادي من عدة مشاريع في إطار المخطط البلدي للتنمية بداية من 2014 إلى غاية 2017، من اجل الوصول إلى الطموحات التي أدرجت ضمن المقترحات نظرا لكبر البلدية واحتياجها لعديد المشاريع التنموية.

الفرع الأول: برامج المخطط البلدي للتنمية لسنة 2014

وفي هذا الإطار بلغ عدد المشاريع لسنة 2014 سبعة عشر مشروع في معظمها تخص البنية التحتية من انجاز بعض الطرق الحضارية وكذا التهيئة الحضارية، حيث بلغ الغلاف المالي لهذه المشاريع 129.734.152.83دج نذكر منها:

مشروع تهيئة ساحة خضراء بالطريق المحاذي للمركز الجامعي:

قدرب7.580.757.84 دج، 2014/04/20 وتم انجازه في الوقت المحدد كما هو **موضح في الملحق رقم 14**أما بالنسبة لباقي المشاريع التي في إطار برنامج المخطط البلدي[1] لسنة 2014 موضحة **في الملحق رقم15**

الفرع الثاني: برامج المخطط البلدي للتنمية لسنة 2015

في ظل مشاريع المخطط لتنمية لسنة 2015 استفادة بلدية الوادي خلال الثلاثي الأخير لهذه السنة من عدة مشاريع هامة في إطار برنامج المخطط البلدي للتنمية PCD بمبلغ يتجاوز192.763.783.70دج وكان عدد المشاريع المسجلة ضمن

[1] مقابلة مع السيد ديدي عبد المالك، **(المرجع السابق الذكر)**.

قائمة البرامج التنموية لبلدية الوادي 22 مشروعا منها ما أنجز ومنها ماهو في طور لإنجاز والبعض منه مشاريع مجمدة –مشروع تكملة محيط طب العيون بحي 8ماي

وكذلك من بين المشاريع التى هي في طور الانجاز والمنجزة نجد:

انجاز وتجهيز مقر البلدية الجديد: بما في ذلك المتابعة والذي قدر ب:

68.463.412.6دج وهو في طور الانجاز.

- إنشاء سوق جواري بحي 19 مارس تم انجازه لكن لم يتم افتتاحه
- مشروع تكملة محيط طب العيون بحي 8ماي
- إتمام مقر مندوبية الحرس البلدي –الشطر 3 –[1]

هناك أيضا بعض الإيرادات الذاتية للبلدية منها:

افتتاح سوق ليبيا الجديد: والذي يحتوي على 120 محل حيث كان كراء المحلات 2800.000دج شهريا لسنة 2015 أما سنة 2016 قدرت ب4800.000دج في حين سنة 2017 أصبح 7200.000دج شهريا كما أن هناك أسواق لم يتم افتتاحها بسبب فشل المزايدات منها السوق الجواري بحي 19 مارس الذي يحتوي على أربعة محلات، حيث أجريت في 2015 عدة مزايدات لكن باءت بالفشل.

من خلال المعطيات تبين أن بلدية الوادي يسيطر عليها التنامي المستمر لنفقات العامة كالإشغال والإصلاحات الكبيرة حيث أن جميع مشاريع البلدية موجهة نحو التهيئة العمرانية والبيئة وكذا ترميم المدارس والطرقات.

[1] **المرجع السابق الذكر.**

الفرع الثالث: برامج المخطط البلدي للتنمية لسنة 2016

هناك مجموعة من البرامج التنموية لسنة 1016 التي قدمت في إطار مشاريع المخطط البلدي للتنمية، حيث قدر الإنفاق العمومي لهذه المشاريع ب 11.788.543.52دج خصص منها غلاف مالي قدره 5.049.23.94 لانجاز طريق فرعي بمحاذاة ثانوية سيدي مستور كذلك مشروع ازدواجية الطريق الولائي بطريق 19 مارس مسافة 900متر حيث قدرة قيمة الإنفاق لهذا المشروع 4.253.772.51 دج وباقي مشاريع سنة 2016 موضحة في الملحق رقم 16.

الفرع الرابع: برامج المخطط البلدي للتنمية لسنة2017

كما يمكننا رصد مجموعة من المشاريع الأخرى لسنة 2017 نذكر منها:

-انجاز ساحة لعب نوع ماتيكو بحي النزلة بمبلغ 1.903.356.00دج.

-دراسة وانجاز قاعة علاج بحي الفاتح ماي بمبلغ 2.939.391.18دج.

-إعادة الاعتبار للمجمع الشبابي بحي النسيم بمبلغ 159.490.59دج.

-اقتناء 2 آلة جارفة بمبلغ 12.773.629دج.

-انجاز شبكة التطهير بحي الرمال 02 بمبلغ 38.082.866.45دج[1].

-توسيع شبكة التطهير بحي الصحن الثاني بمسافة 800م .

-تهيئة حضارية بحي الطلايبة بمبلغ 5.542.504.99دج

-انجاز وتجهيز سوق جواري القطب الجامعي 1300 سكن بمبلغ:

14.936.840.92دج كما هو موضح في الملحق رقم 17.

-توسيع شبكة المياه عبر أحياء البلدية (حي الرمال -08ماي -الناضور النزلة-القارة-تكسبت الغربية-سيدي مستور-النور-17 اكتوبر 19 مارس على مسافة 7 كم)كما هو موضح في الملحق رقم18.

[1] المرجع السابق الذكر

-تهيئة حضارية للطريق من مفترق الطرق التكوين المهني رقم 02 إلى غاية مفترق الطرق وازينين ماعدا الفاصل الترابي كما هو موضح قي الملحق رقم19

المطلب الثالث: المخطط القطاعي لبلدية الوادي(2014-2017)

بما أن بحثي يتضمن البرنامج القطاعي الخاص ببلدية الوادي سوف نتطرق إلى بعض المشاريعتضم الميزانية قائمة طويلة من المشاريع في مختلف القطاعات خاصة التي لها صلة مباشرة بحياة المواطن اليومية إذ خصصت خلال هذه السنوات مبالغ لابائس بها أدرجت ضمن المشاريع، ومن بين المشاريع القطاعية الخاصة ببلدية الوادي لسنة 2014 نجد:

مشروع انجاز شبكة صرف المياه: الذي قدرت نفقاته ب 400.000.000 دينار جزائري حيث أنجز هذا المشروع خلال أربعة أشهر [1].

أما بنسبة لسنة 2015 نجد مشروع دراسة ومتابعة انجاز 2000 مقعد بيداغوجي الذي تم تجميده وذلك راجع إلى سبب نقص الغلاف المالي.

في سنة 2016 انطلاق مشروع اقتناء لفائدة مركز السرطان: حيث قدر مبلغ إنفاقه 650.000.00، وفي حين.

وفي سنة 2017 تم تمويل مشروع تكملة تجهيز دار الثقافة القديمة 10.000.00 دج إضافة إلى بعض المشاريع الأخرى نجد دراسة الانجاز محطة تحليه مياه صالحة لشرب و.إعادة الاعتبار لمسجد سيدي مسعود-انجاز مطعم بالمدرسة الابتدائية غرسي مصباح [2].

[1] مقابلة مع السيد مقابلة مع السيد ممادي نور الدين رئيس **مصلحة البرمجة والميزانية** يوم 2019/05/06

[2] مقابلة مع السيد شليق سالم رئيس **مصلحة متابعة العمليات المنجز في مديرية التعمير** على الساعة 10.45بتاريخ 2019/04/27.

خلاصة الفصل

نستخلص من هذا الفصل أن بلدية الوادي في هذه السنوات انخفضت ميزانيتها المالية وهذا راجع إلى أسباب كما سبق ذكرها والسبب الرئيسي في ذلك، هو الرسم على النشاط المهني الذي بدوره العنصر الفعال في ارتفاع أو انخفاض تقديراي إيرادات ميزانية البلدية كما أن أنجزت العديد من المشاريع في إطار مسايرة التنمية المحلية في عدة قطاعات خاصة ما يخدم الموطن، إلا أن ومقارنة بالبلديات الأخرى والتي يرتفع فيها الرسم على النشاط المهني كبلدية تقرت ترتفع فيها تقديرات إيرادات الميزانية على عكس بلدية الوادي بسبب تجميدها لعديد من المشاريع . كذلك على الرغم من توفر بلدية الوادي على إمكانيات تسمح لها بتحقيق نوع من التنمية خاصة مايتعلق بمتطلبات الحياة من مياه صالحه لشرب وطرقات إلا إن هناك صعوبات ماليه بسب ضعف التمويل المحلي واعتمادها على الإيرادات الخارجية وهذا راجع لضعف الإيرادات الذاتية .

الخاتمة

الخاتمة

واستخلاصا لما تم عرضه من خلال موضوع بحثنا المتعلق بدور البلدية في التنمية الاقتصادية الذي اظهر أن من مهام البلدية السهر على خدمة المواطن ضمن إطار قانوني ومن خلال برامج ومشاريع متنوعة ومتعددة منها ماهي ذات موارد ذاتية يتم الحصول عليها من خلال الضرائب العامة والضرائب المحلية كالرسوم وإيرادات أملاك العامة إضافة الى موارد وإيرادات خارجية كالإعانات الحكومية والقروض والتبرعات والهبات برغم من ذلك هناك بعض العوائق لتمويل المحلي لهذه البلديات إلا أن هناك حلول والمتمثلة أساسا في تعزيز من آليات المشاركة الشعبية في المشروعات والوحدات المحلية كما يمكننا استخلاص بعض النتائج الأخرى منها:

- أن للبلدية دور فعال في التنمية من خلال تلبية حاجيات المجتمع كما ان لها دور في التنمية الاقتصادية بشكل مباشر لضمان الرفاه المجتمعي والتخلص من الفوارق بين الأفراد وتوفير فرص عمل مما يودى إلى زيادة الدخل الفردي
- أن للتنمية المحلية عدة مؤشرات اقتصادية تكمن انخفاض عدد الفقراء وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكذا مؤشرات اجتماعية كمعدل القراءة والكتابة وارتفاع الكفاءات.
- أن البلدية لها مصادر تمويل متعددة منها ماهي ذاتية ومنها ماهي خارجية
- يلعب صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية دور مهم في تقديم الإعانات المالية لفائدة البلديات.
- يهدف المخطط البلدي للتنمية إلى توفير وتلبية حاجيات المواطن إذ يشمل كل من المخططات الفلاحية الاقتصادية وتجهيز الانجازات كما يضع حلول للمشاكل التي تتخبط فيها البلدية.

- المخطط القطاعي يبرمج مشاريع متنوعة على حسب كل قطاع إذ يفتح باب الاستثمار أمام الخواص.
- أن بلدية الوادي تخضع لقانون البلدية الوطني حيث يؤطرها هيكل تنظيمي منضم من مجلس شعبي بلدي وبمساعدة لجان أخرى
- تتمثل إيرادات ميزانية الوادي الذاتية من الرسوم والضرائب والحقوق والرسم المهني.
- من خلال السنوات الأربعة المعنية بالدراسة أن اغلب إيرادات الميزانية الذاتية متقاربة.
- أن سبب انخفاض ميزانية بلدية الوادي وإيراداتها، انخفاض الرسم على النشاط المهني.
- خلال السنوات المدروسة نلاحظ أن هناك إعانات قدمها صندوق والتضامن لبلدية الوادي خصصت في التهيئة الحضارية ولوازم صيانة المدارس وهذا في إطار المشاريع التنموية التي من شانها تنمية الاقتصاد المحلي.
- في إطار المخطط البلدي للتنمية وخلال السنوات المدروسة أنجزت عدة مشاريع منها تكملة محيط طب العيون بحي 8 ماي وإنشاء سوق جواري بحي 19 مارس وكذلك تجهيز مقر البلدية الجديد.
- تضم ميزانية بلدية الوادي قائمة من المشاريع في مختلف القطاعات التي تخدم المواطن مثل مشروع صرف المياه في 2014 .

قائمة

المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر

الدساتير

1)دستور الجزائر لسنه 1989.المؤرخ في 23فيفري1989.الجريدة الرسمية عدد09الصادرة في 01 مارس 1989.

2) دستور الجزائر لسنة 1963.المؤرخ في 10سبتمبر1963.الجريدة الرسمية عدد 64 لسنة 1963.

3)دستور الجزائر لسنة 1967.المؤرخ في 22نوفمبر1967.الجريدة الرسمية عدد 94الصادرة في 24 نوفمبر1976.

4)دستور الجزائر لسنة 1996.المؤرخ في 07ديسمبر 1996.الجريدة الرسمية عدد76الصادر في 08ديسمبر1996

القوانين:

1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 67/24 المؤرخ في 18 جانفي1967، المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية عدد06.

2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لمادة 136من قانون رقم 90\09المؤرخ في 07افريل سنة 1990المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية العدد15، 1990

3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 67\24.المؤرخ في 18ديسمبر19جانفي 1967، **المتعلق بقانون البلدية.**

4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.قانون90-08المؤرخ في افريل 1990.**المتعلق بالبلدية**.الجريدة الرسمية عدد15الصادرة بنفس التاريخ.

5) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون11-10المؤرخ في 22جويلية 2015.**المتعلق بالبلدية** .الجريدة الرسمية عدد37الصادرة في 03جويلية2011.

6) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 10/11 المتعلق بالبلدية.

7) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنة2011 العدد37، الصادرة بتاريخ 03 جويلة 2011.

8)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية قانون المالية 20/9 رقم 17/11 المؤرخ في 2017/12/27 المادة

المراسيم:

1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المرسوم 136/73 المؤرخ في 9 أوت المتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلدية الخاصة بالتنمية.

الكتب

1)بعلي محمد الصغير، القانون الإداري .التنظيم الإداري.الجزائر:دار العلوم للنشر والتوزيع، 2002.

2)بوضياف عمار، الوجيز في القانون الإداري. الجزائر: الريحانة للنشر والتوزيع (د، س، ن).

المذكرات والرسائل

1) أمال دوداح، قانون البلدية الجديد واثره على التنمية المحلية، (دراسة حالة)، بلدية يسر، 2011-2016، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية وبعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة بومرداس، 2016

2) بن تركي الجموعي، **المجلس الشعبي البلدي في ضل القانون رقم 10/11 المتعلق بالبلدية**.(مذكرة ماستر)، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بسكرة، 2015، الصفحة28.

3) بوطالب لخضر، **التمويل الخارجي لميزانية الجماعات الإقليمية وأثارها في التنمية المحلية**.(مذكرة ماستر)، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سعيدة، 2015.

4) تينه عبد الحليم، **تنظيم الإدارة** المحلية. قسم الحقوق، (مذكرة ماستر)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014.

5) جوهري هشام، بن بوبكر رضوان، **إشكالية الاستقرار السياسي والتنمية المحلية في الجزائر دراسة لمدرية المائية بولاية ورقلة**.(مذكرة ليسانس)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2013

6) حمداني محى الدين، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل** .(اطروحة دكتوراه)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.

7) خليفي محمد، **دور البلدية في التنمية المحلية في ضل قانون 2011**.(مذكرة ماستر)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خميس مليانة 2015.

8) خماري سيدعلى، **ميزانية البلدية ودورها في التنمية (دراسة ميدانية مقارنة)** مذكرة ماستر، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بومرداس 2016.

9) خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق.(رسالة دكتوراه) قسم التحلي الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 2011.

10)شفرانة عز الدين، **مساهمة الإدارة المحلية في تفعيل الخدمات العامة البلدية نموذجا** .

11)صابي فؤاد، دور البلدية في التنمية المحلية ، (مذكرة ماستر)، قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مستغانم، 2017.

12)طالبي يمينه، **الدور التنموي للجماعات المحلية(دراسة حالة ولاية البيض)**.(مذكرة ماستر)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سعيدة، 2016.

13)عشبة لطيفة، **التنظيم البلدي في الجزائر**.(مذكرة ماستر)، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2013.

14)فرحات حميدة فائزة، **أسس بناء الهياكل التنظيمية للبلدية دراسة حالة بلدية**.(مذكرة ماستر)، قسم التسير والاقتصاد الموئسسة، كلية الاقتصاد، جامعة

15)قنادر جميلة، الشريكات العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر.(رسالة دكتوراه)، قسم العلو الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تلمسان.

16)لشلاش محمد زكريا، **النظام القانوني للبلدية مابين قانون1990 وقانون 2011**.(مذكرة ماستر)، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم لسياسية، جامعة سعيدة.2015

17)يخلف محسن، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في تحقيق التنمية المحلية..دراسة حالة ولاية بسكرة .** (مذكرة ماستر)، قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014.

المجلات

1) صياف عصام، "صندوق الضمان والتضامن ودوره في تمويل البلديات". **مجلة الباحث**، العدد11 جوان 2017.

2) لونيسي لندة، "المخطط البلدي لتنمية ودوره في تنمية البلدية".**مجلة الباحث** العدد9، جوان 2016.

المقابلات

1) مقابلة مع السيد مقابلة مع السيد مادي نور الدين رئيس مصلحة البرمجة والميزانية يوم 2019/05/06

2) مقابلة مع السيد شليق سالم رئيس مصلحة متابعة العمليات المنجز في مديرية التعمير على الساعة 10.45بتاريخ 2019/04/27.

3) عبد المالك ديدي موظف في مكتب الميزانية يوم 2019/05/6 على الساعة الحادى عشر.

الملاحق

ملحق رقم 01

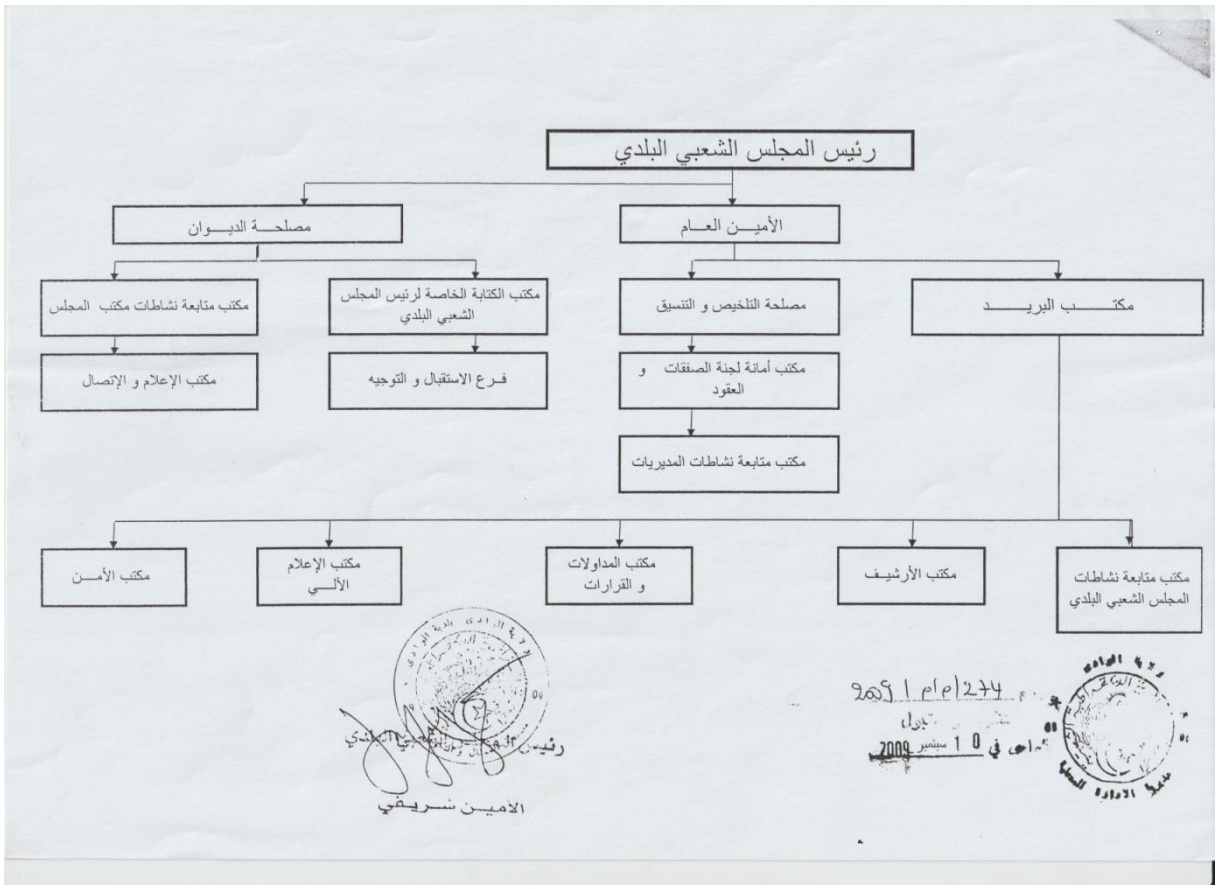

ملحق رقم02

ملحق رقم03:

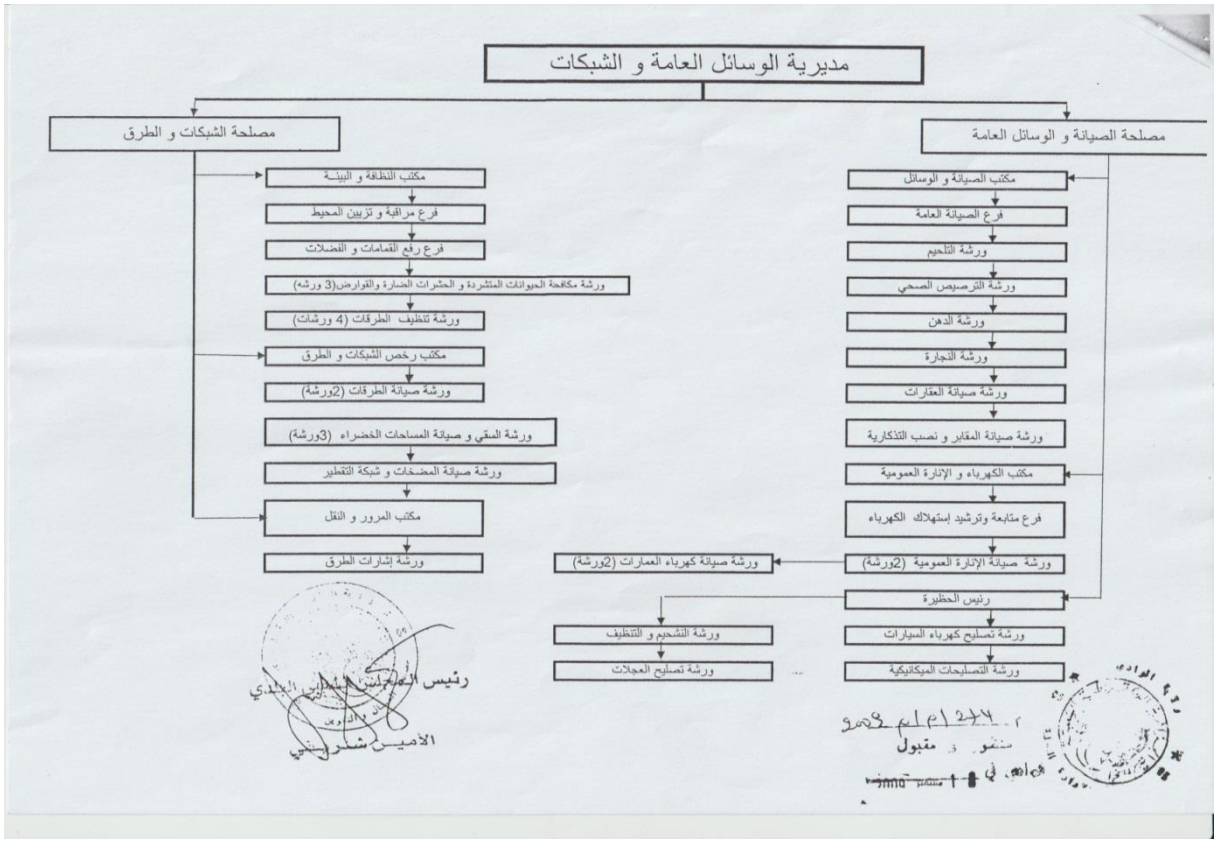

ملحق رقم 04:

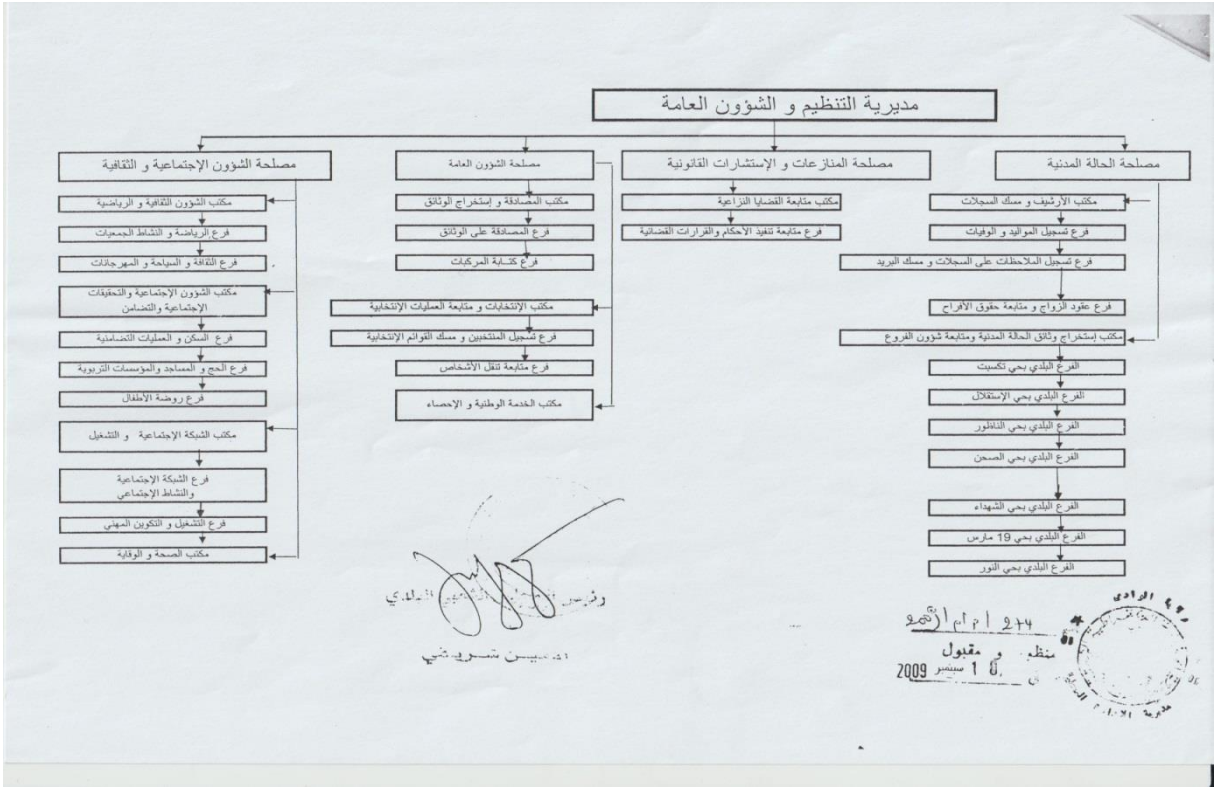

ملحق رقم 05:

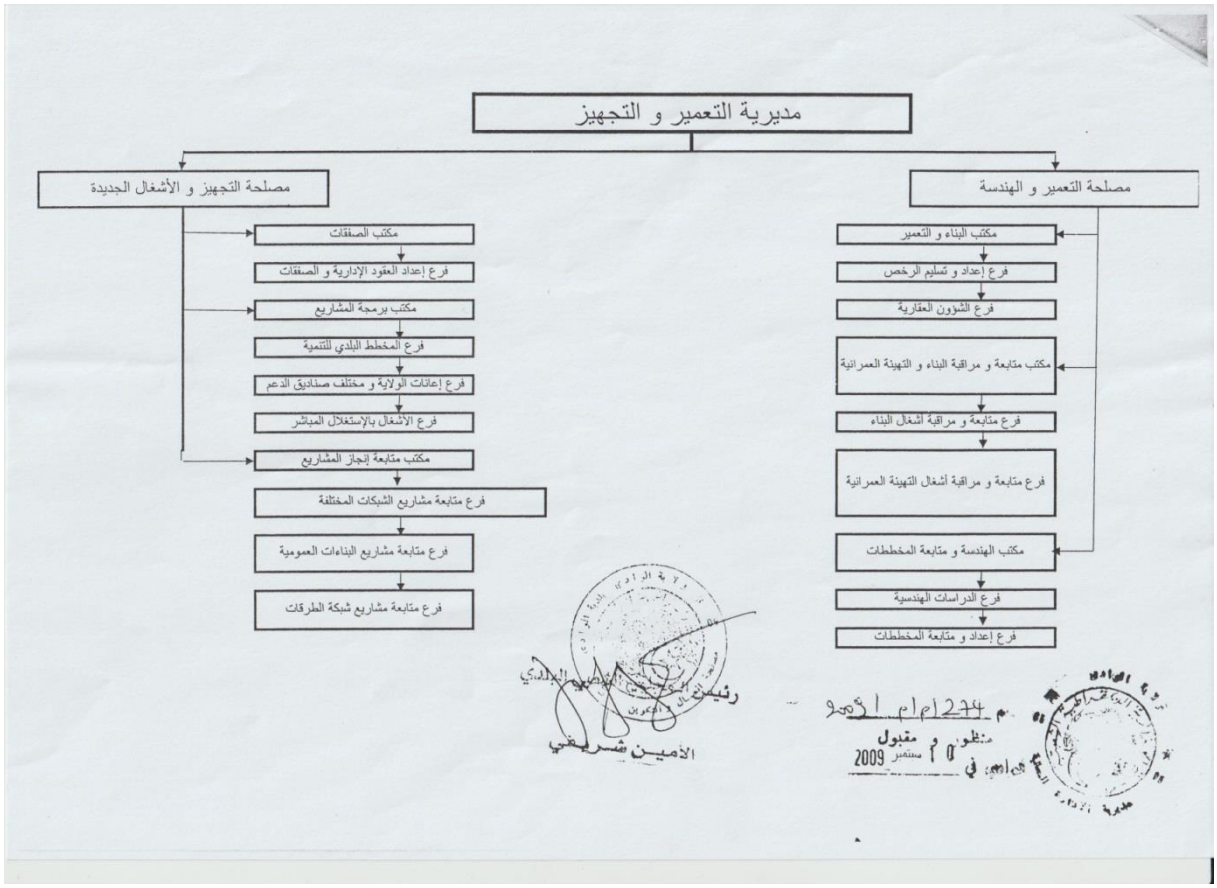
مديرية التعمير و التجهيز
مصلحة التجهيز و الأشغال الجديدة
مكتب الصفقات
فرع إعداد العقود الإدارية و الصفقات
مكتب برمجة المشاريع
فرع المخطط البلدي للتنمية
فرع إعانات الولاية و مختلف صناديق الدعم
فرع الأشغال بالإستغلال المباشر
مكتب متابعة إنجاز المشاريع
فرع متابعة مشاريع الشبكات المختلفة
فرع متابعة مشاريع البناءات العمومية
فرع متابعة مشاريع شبكة الطرقات
مصلحة التعمير و الهندسة
مكتب البناء و التعمير
فرع إعداد و تسليم الرخص
فرع الشؤون العقارية
مكتب متابعة و مراقبة البناء و التهيئة العمرانية
فرع متابعة و مراقبة أشغال البناء
فرع متابعة و مراقبة أشغال التهيئة العمرانية
مكتب الهندسة و متابعة المخططات
فرع الدراسات الهندسية
فرع إعداد و متابعة المخططات
رئيس المجلس الشعبي البلدي
الأمين شرفي
منظور فيه مقبول
2009 سبتمبر

ملحق رقم06:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المـــاليـــة
المديرية العامة للضرائب
المديرية الولائية للضرائب بالوادي
المديرية الفرعية للتحصيل

بلدية الـــوادي

تحديد تقديرات إيرادات الميزانية ذات المنشأ الجبائي لسنة 2014

طبيعة الضرائب والرسوم	تقديرات سنة 2014	الملاحظات
الرسم على النشاط المهني	378,715,227.19	
الرسم على القيمة المضافة	49,093,856.53	
الضريبة الجزافية الوحيدة	27,281,902.27	
الرسم العقاري و رسم رفع القمامة	799,478.53	
الضريبة على الدخل العقاري	3,319,424.53	
مجموع تقديرات الإيرادات الجبائية	459,209,889.06	

الوادي في: 2013/10/09
المدير الولائي للضرائب
ختضري

تذكير بتقديرات إيرادات الميزانية الأخرى

طبيعة الضرائب والرسوم	تقديرات سنة 2014	الملاحظات
رسم الذبح	100,000.00	
حقوق التوقف في الاسواق	38,700,000.00	
إيرادات أخرى للإستغلال	285,000.00	
إيرادات أخرى للدومان	21,448,973.29	
المجمـــــوع	60,533,973.29	

ملاحظة :يعاد إرسالها إلى المديرية الولائية للضرائب بعد المصادقة على الميزانية وإتمام ملىء هذه البطاقة

بالـــوادي في 22 أكتوبر 2013
رئيس المجلس الشعبي البلدي

ملحق رقم 07:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المـــاليـــة
المديرية العامة للضرائب
المديرية الولائية للضرائب بالوادي
المديرية الفرعية للتحصيل

بلدية الـــوادي

تحديد تقديرات إيرادات الميزانية ذات المنشأ الجبائي لسنة 2015

طبيعة الضرائب والرسوم	تقديرات سنة 2015	الملاحظات
الرسم على النشاط المهني	489,859,977.74	
الرسم على القيمة المضافة	56,589,772.57	
الضريبة الجزافية الوحيدة	29,878,745.01	
الرسم العقاري و رسم رفع القمامة	7,976,598.95	
الضريبة على الدخل العقاري	3,937,376.96	
مجموع تقديرات الإيرادات الجبائية	588,242,471.23	

الوادي في : 15 أكتوبر 2014
المدير الولائي للضرائب

تذكير بتقديرات إيرادات الميزانية الأخرى

طبيعة الضرائب والرسوم	تقديرات سنة 2015	الملاحظات
رسم الذبح	100,000.00	
حقوق التوقف في الاسواق	39,200,000.00	
إيرادات أخرى للإستغلال	285,000.00	
إيرادات أخرى للدومان	21,455,302.49	
المجمـــــــوع	61,040,302.49	

ملاحظة :يعاد إرسالها إلى المديرية الولائية للضرائب
بعد المصادقة على الميزانية وإتمام ملىء هذه البطاقة

ب : في 23 أكتوبر 2014
رئيس المجلس الشعبي البلدي

رئيس المجلس الشعبي البلدي
بالنيابة
بشير [illegible]

ملحق رقم 08:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المـــاليـــة
المديرية العامة للضرائب
المديرية الولائية للضرائب بالوادي
المديرية الفرعية للتحصيل

بلدية الـــوادي

تحديد تقديرات إيرادات الميزانية
ذات المنشأ الجبائي لسنة 2016

طبيعة الضرائب والرسوم	تقديرات سنة 2016	الملاحظات
الرسم على النشاط المهني	383,160,240.32	تحديد تقديري
الرسم على القيمة المضافة	57,145,752.60	
الضريبة الجزافية الوحيدة	40,717,961.38	
الرسم العقاري و رسم رفع القمامة	6,126,132.54	
الضريبة على الدخل العقاري	4,903,953.43	
مجموع تقديرات الإيرادات الجبائية	492,054,040.27	

الوادي في : 2015/10/12

المدير الولائي للضرائب

تذكير بتقديرات إيرادات الميزانية الأخرى

طبيعة الضرائب والرسوم	تقديرات سنة 2016	الملاحظات
رسم الذبح	100,000.00	
حقوق التوقف في الاسواق	34,000,000.00	
إيرادات أخرى للإستغلال	285,000.00	المحيط
إيرادات أخرى للدومان	38,264,978.42	
المجمـــــــوع	72,649,978.42	

ملاحظة :يعاد إرسالها إلى المديرية الولائية للضرائب بعد المصادقة على الميزانية وإتمام ملىء هذه البطاقة

ب : في

رئيس المجلس الشعبي البلدي

ملحق رقم09:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
المديرية الولائية للضرائب
المديرية الفرعية للضمان

بلدية الـــوادي

تحديد تقديرات إيرادات الميزانية
ذات المنشأ الجبائي لسنة 2017

مديرية الضرائب والرسوم	تقديرات سنة 2017	الملاحظات
الرسم على النشاط المهني	514,046,041.11	
الرسم على القيمة المضافة	66,861,251.53	
الضريبة الجزافية الوحيدة	52,001,736.29	
الرسم العقاري + رسم رفع القمامة	5,883,243.73	
الضريبة على الدخل العقاري	6,105,218.50	
مجموع تقديرات الإيرادات الجبائية	644,897,491.17	

الوادي في : 10 أكتوبر 2016
المدير الولائي للضرائب
مدير الولائي للضرائب
الوادي
ت- خنفري

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

لتذكير بتقديرات إيرادات الميزانية الأخرى

مديرية الضرائب والرسوم	تقديرات سنة 2017	الملاحظات
رسم الدرج	100,000.00	
حقوق الطرق في الأراضي	34,000,000.00	
إيرادات أخرى أملاك	915,000.00	
إيرادات أخرى للخزينة	38,264,978.42	
المجموع	73,279,978.42	

ملاحظة: يجب إرجاع هذه البطاقة إلى المديرية الولائية للضرائب
بعد الموافقة عليها من طرف المجلس الشعبي البلدي

في :
رئيس المجلس الشعبي البلدي
رئيس المجلس الشعبي البلدي
بالوادي
عبد المجيد بن [illegible]

ملحق رقم10:

ولايـــة الـــوادي
دائـــرة الـــوادي
بلـديـة الـــوادي

ملحق رقم 40

الأمـــوال الخـــاصـــة

السنة المالية 2014

الأبواب و المواد		البيـــان	الايـــرادات			ترحيلات السنة المالية	النفقـــات		
النفقات	الإيرادات		التـحديدات	الانجـــاز	الباقي للإنجاز	السابقة للنفقات 820	التـحديدات	الانجاز	الباقي للإنجاز
6691 920	7211 920	مساعدة المعوقين	0.00	0.00	0.00	218,019.27	218,019.27	0.00	218,019.27
6692 920	// //	مساعدةالعائلات الكافلة للأطفال	0.00	0.00	0.00	39,000.00	39,000.00	0.00	39,000.00
666 920	741 941	منح المسنين	3,957,000.00	3,957,000.00	0.00	6,919,300.00	10,876,300.00	0.00	10,876,300.00
6690 920	755 940	مساعدات إجتماعية(حقوق الافراج)	1,948,700.00	1,948,700.00	0.00	2,839,762.50	4,788,462.50	690,000.00	4,098,462.50
630 901	723 901	اجور المستخدمين الدائمين	204,506,137.50	204,506,137.50	0.00	0.00	160,602,349.35	160,602,349.35	0.00
635 901	// //	اعباء اجتماعية للعمال الدائمين	0.00	0.00	0.00	0.00	50,759,925.66	50,759,925.66	0.00
631 902	723 902	أجور المستخدمين المؤقتين	58,704,000.00	58,704,000.00	0.00	0.00	43,983,000.00	43,983,000.00	0.00
635 902	// //	أعباء إجتماعية للعمال المؤقتين	0.00	0.00	0.00	0.00	14,661,000.00	14,661,000.00	0.00
608 902	// //	اعادة سجلات الحالة المدنية	0.00	0.00	0.00	0.00	60,000.00	0.00	60,000.00
605 912	723 912	لوازم لصيانة المدارس 2012	22,658,835.66	22,658,835.66	0.00	20,219,297.19	20,219,297.19	481,300.00	19,737,997.19
609 912	// //	لوازم لصيانة المدارس	0.00	0.00	0.00	3,340,630.00	7,840,630.00	5,353,487.50	2,487,142.50
611 912	// //	صيانة وتصليحات في المدارس	0.00	0.00	0.00	5,305,102.00	17,905,102.00	9,930,845.70	7,974,256.30
612 912	// //	إقتناء عتاد صغير للمدارس	0.00	0.00	0.00	1,140,000.00	6,698,835.66	1,147,500.00	5,551,335.66
609 921	740 941	لوازم للنظافة .	0.00	0.00	0.00	239,270.00	239,270.00	239,270.00	0.00
612 921	// //	إقتناء عتاد صغير للنظافة	0.00	0.00	0.00	1,452,000.00	1,452,000.00	1,452,000.00	0.00
			291,774,673.16	291,774,673.16	0.00		340,343,191.63	289,300,678.21	51,042,513.42

صفحة :1

ملحق رقم 11:

ولايـــة الـــوادي
دائـــرة الـــوادي
بلـديـة الـــوادي

ملحق رقم 40
الأمـــوال الخـــاصـــة

السنة المالية 2015

الأبواب و المواد		البيـــان	الايـــرادات			ترحيلات السنة المالية	النفقـــات		
النفقات	الإيرادات		التـحديدات	الانجـــاز	الباقي للإنجاز	السابقة للنفقات 820	التـحديدات	الانجاز	الباقي للإنجاز
6691 920	7211 920	مساعدة المعوقين	0.00	0.00	0.00	218,019.27	218,019.27	0.00	218,019.27
6692 920	// //	مساعدةالعائلات الكفلة للأطفال	0.00	0.00	0.00	39,000.00	39,000.00	31,200.00	7,800.00
666 920	741 941	منح المسنين	0.00	0.00	0.00	10,876,300.00	10,876,300.00	7,250,000.00	3,626,300.00
6690 920	755 940	مساعدات إجتماعية(حقوق الاقتراح)	1,808,300.00	1,808,300.00	0.00	4,098,462.50	5,906,762.50	240,000.00	5,666,762.50
631 902	723 902	أجور المستخدمين المؤقتين	58,644,000.00	58,644,000.00	0.00	0.00	58,644,000.00	29,551,344.47	29,092,655.53
605 912	723 912	لوازم لصيانة المدارس .	0.00	0.00	0.00	19,737,997.19	14,505,489.69	0.00	14,505,489.69
611 912	// //	صيانة وتصليحات في المدارس	0.00	0.00	0.00	7,974,256.30	7,974,256.30	1,111,325.10	6,862,931.20
606 904	740 941	لوازم الطرق	1,415,036.11	1,415,036.11	0.00	0.00	815,036.11	815,036.11	0.00
611 904	// //	صيانة و تصليحات في المؤسسة	0.00	0.00	0.00	0.00	600,000.00	600,000.00	0.00
627 913	723 913	مصاريف النقل المدرسي للتلاميذ	880,000.00	880,000.00	0.00	0.00	880,000.00	421,200.00	458,800.00
		صفحة :1	62,747,336.11	62,747,336.11	0.00		100,458,863.87	40,020,105.68	60,438,758.19

ملحق رقم12

ولايـــة الـــوادي
دائـــرة الـــوادي
بلـديـة الـــوادي

ملحق رقم 40
الأمـــوال الخـــاصـــة

السنة المالية 2016

الأبواب و المواد		البيـــان	الايـــرادات			ترحيلات السنة المالية	النفقـــات		
النفقات	الإيرادات		التـحديدات	الانجـــاز	الباقي للإنجاز	السابقة للنفقات 820	التـحديدات	الانجاز	الباقي للإنجاز
920 6691	920 7211	مساعدة المعاقين	0.00	0.00	0.00	218,019.27	218,019.27	0.00	218,019.27
920 6692	920 7211	مساعدة العائلات الكافلة للأطفا	0.00	0.00	0.00	7,800.00	7,800.00	0.00	7,800.00
920 666	941 741	منح المسنين	0.00	0.00	0.00	3,626,300.00	8,126,300.00	0.00	8,126,300.00
920 6690	940 755	مساعدات إجتماعية	1,870,700.00	1,870,700.00	0.00	5,666,762.50	5,969,162.50	260,000.00	5,709,162.50
902 631	902 723	أجور المستخدمين المؤقتين	58,644,000.00	58,644,000.00	0.00	29,092,655.53	87,736,655.53	72,264,609.88	15,472,045.65
912 605	912 723	لوازم الصيانة المدارس	4,950,000.00	4,950,000.00	0.00	14,505,489.69	14,505,489.69	14,505,489.69	0.00
912 611	912 723	صيانة وتصليحات في المدارس	4,950,000.00	4,950,000.00	0.00	6,862,931.20	8,464,160.89	4,738,675.00	3,725,485.89
913 627	913 723	مصاريف النقل المدرسي للتلاميذ	0.00	0.00	0.00	458,800.00	458,800.00	421,200.00	37,600.00
صفحة :1			70,414,700.00	70,414,700.00	0.00		125,486,387.88	92,189,974.57	33,296,413.31

ملحق رقم13

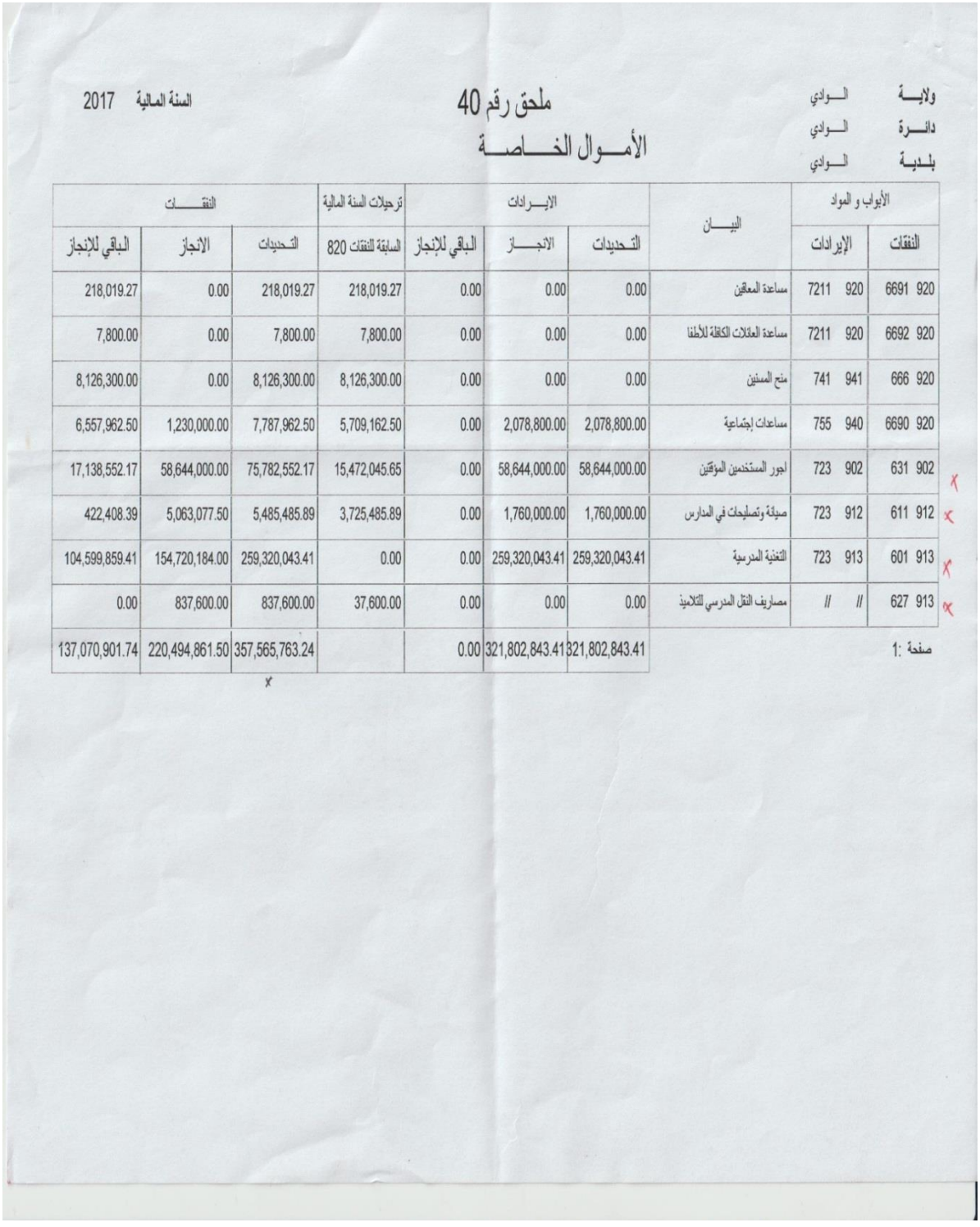

ولايـــة الـــوادي
دائـــرة الـــوادي
بلـديـة الـــوادي

ملحق رقم 40
الأمـــوال الخـــاصـــة

السنة المالية 2017

الأبواب و المواد		البيـــان	الإبـــرادات			ترحيلات السنة المالية	النفقـــات		
النفقات	الإيرادات		التـحديدات	الانجـــاز	الباقي للإنجاز	السابقة للنفقات 820	التـحديدات	الانجاز	الباقي للإنجاز
920 6691	920 7211	مساعدة المعاقين	0.00	0.00	0.00	218,019.27	218,019.27	0.00	218,019.27
920 6692	920 7211	مساعدة العائلات الكافلة للأطفا	0.00	0.00	0.00	7,800.00	7,800.00	0.00	7,800.00
920 666	941 741	منح المسنين	0.00	0.00	0.00	8,126,300.00	8,126,300.00	0.00	8,126,300.00
920 6690	940 755	مساعدات إجتماعية	2,078,800.00	2,078,800.00	0.00	5,709,162.50	7,787,962.50	1,230,000.00	6,557,962.50
902 631	902 723	اجور المستخدمين المؤقتين	58,644,000.00	58,644,000.00	0.00	15,472,045.65	75,782,552.17	58,644,000.00	17,138,552.17
912 611	912 723	صيانة وتصليحات في المدارس	1,760,000.00	1,760,000.00	0.00	3,725,485.89	5,485,485.89	5,063,077.50	422,408.39
913 601	913 723	التغذية المدرسية	259,320,043.41	259,320,043.41	0.00	0.00	259,320,043.41	154,720,184.00	104,599,859.41
913 627	// //	مصاريف النقل المدرسي للتلاميذ	0.00	0.00	0.00	37,600.00	837,600.00	837,600.00	0.00
			321,802,843.41	321,802,843.41	0.00		357,565,763.24	220,494,861.50	137,070,901.74

صفحة :1

ملحق رقم 14:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايـــة الـــوادي
دائـــرة الـــوادي
بلديـــة الـــوادي
مصلحة التجهيز
رقم : ..16../م.ب.ت/20/14

أمـــــر بإنطـــــلاق الأشغـــــــال

يدعـــى السيـــد (ة) / سروطي فيصل
مقاولة أشغال البناء حي الرمال الوادي
للقيـــام بأشغـــال:

تهيئة ساحة خضراء بالطريق المحاذي للمركز الجامعي

20 أفريل 2014

وهذا طبقا للتقييم والعقد المرفق .

الوادي في ----------
رئيس المجلس الشعبي البلدي

مكتب الدراسات

وصـــــل إستـــــــلام

أنا الممضي (ة) أسفله / سروطي فيصل
مقاولة أشغال البناء حي الرمال الوادي
أشهـد على أنني قد إستلمت من السيد/ رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية الوادي
أمر بإنطلاق الأشغال رقم : ..16../20/14 المـــــــوزخ في : .....
للقيـــام بأشغال :

تهيئة ساحة خضراء بالطريق المحاذي للمركز الجامعي

تاريخ إنطلاق الأشغال .....

المقـــاول

ملحق رقم15:

بلـــدية الـــــوادي

الوضعية المالية لبرامج المخطط البلدي للتنمية

السنة المالية 2014

نموذج مختصر (ورقة A4)-

صفحة رقم :-1

الترتيب	اســـم المشـــروع	رقم المشروع	مصدر التمويل	ميزانية المشروع	التخصيصات	المجموع	الإنـــجاز	المبـــاقي للإنجاز
36	إنجاز سوق جواري بحي 19 مارس	72/2014	.P.C.D	0.00	1,962,720.63	1,962,720.63	1,962,720.63	0.00
37	إنجا تهيئةح إقا أشار ض كل مفرق تكف و س ع الله	73/2014	.P.C.D	0.00	6,170,536.50	6,170,536.50	6,170,536.50	0.00
38	إنجا تهيئةح إقا أشار ض كل مفرق م ولايةو م قضاء	74/2014	.P.C.D	0.00	5,722,690.91	5,722,690.91	5,722,690.91	0.00
39	إنـ تهيئةح إقا أشروتهفرق ن مالي م ع الجيلاني	75/2014	.P.C.D	0.00	6,733,797.46	6,733,797.46	6,733,797.46	0.00
40	* تكملة إنجاز تهيئة محيط م طب العيون ح 8هاي الوادي	76/2014	.P.C.D	0.00	6,733,384.62	6,733,384.62	6,733,384.62	0.00
41	تهيئة ساحة خضراء بالطرق المحاذي لمركز الجامعي	77/2014	.P.C.D	0.00	7,580,757.84	7,580,757.84	7,580,757.84	0.00
42	أقتناء 02 شاحنة 6*4	78/2014	.P.C.D	0.00	135,134.99	135,134.99	135,134.99	0.00
55	* إنجاز و تجهيز مقر البلدية ج بما في ذالك المتابعة	62/2014	.P.C.D	0.00	68,463,412.61	68,463,412.61	68,463,412.61	0.00
61	دراسة و إنجاز ط ويربط ط م م ح رمل ط م م قضاء 700م	63/2014	.P.C.D	0.00	424,753.84	424,753.84	424,753.84	0.00
62	دراسة و إنجاز قاعة علاج بحي الفتح ماي بالوادي	64/2014	.P.C.D	0.00	2,939,391.18	2,939,391.18	2,939,391.18	0.00
63	إنجاز ساحة لعب نوع ماتيكو بحي النزلة	65/2014	.P.C.D	0.00	1,903,356.00	1,903,356.00	1,903,356.00	0.00
64	إنجاز تهيئة حضرية بحي السوق ش بما فيه إنجاز سور	66/2014	.P.C.D	0.00	770,858.75	770,858.75	770,858.75	0.00
65	تهيئة حضر ط ولائي210ن ك ب بادیس الی م ط بلب واد	67/2014	.P.C.D	0.00	4,100,249.00	4,100,249.00	4,100,249.00	0.00
66	إنجاز تهيئة حضن لمنتز وزيتن المدغربي لبلدية الوراد	68/2014	.P.C.D	0.00	58,500.00	58,500.00	58,500.00	0.00
67	إعادة الاعتبار للمجمع الشبابي بحي النسيم	69/2014	.P.C.D	0.00	878,787.89	878,787.89	878,787.89	0.00
68	إعادة الاعتبار لساحة لعب ماتيكو بحي النسيم	70/2014	.P.C.D	0.00	647,005.38	647,005.38	647,005.38	0.00
69	* أتمام إنجاز مقر مندوبية الحرس البلدي - القطر 3 -	71/2014	.P.C.D	0.00	14,508,815.23	14,508,815.23	14,508,815.23	0.00
برنامج - المحاسب البلدي -	صفحة :1	**المجمـــوع :-**		0.00	129,734,152.83	129,734,152.83	129,734,152.83	0.00

حررت بـ الـــوادي في:- 2019-04-30

الختم و التوقيع

ملحق رقم 16:

بلـــدية الـــــوادي
نموذج مختصر (ورقة 4)-

الوضعية المالية لبرامج المخطط البلدي للتنمية

السنة المالية 2016
صفحة رقم :1

الترتيب	اســـم المشـــروع	رقم المشروع	مصدر التمويل	ميزانية المشروع	التخصيصات	المجمـــوع	الإنـــجاز	البـــاقي للإنجاز
55	إعادة اعتبار ث ح م ط نزل مالي الى مجلس القضاء	34/2016	.P.C.D	0.00	43,624,945.48	43,624,945.48	43,624,945.48	0.00
56	دراسة انجاز ط يربط سوق مراشي بط ولائي 411 م02كلم	2016/35	.P.C.D	0.00	4,294,751.76	4,294,751.76	4,294,751.76	0.00
57	إنجاز و تجهيز سوق جواري بحي 08 ماي	2016/36	.P.C.D	0.00	15,071,537.52	15,071,537.52	15,071,537.52	0.00
58	إنجاز و تجهيز سوق جواري (القطب الجامعي 1300 سكن)	2016/37	.P.C.D	0.00	14,936,840.92	14,936,840.92	14,936,840.92	0.00
59	إع اعتبار ته حض من مقرق ملرق 35 الى القنة كبيرة	2016/38	.P.C.D	0.00	42,753,587.96	42,753,587.96	42,753,587.96	0.00
60	تجديد قناة التوزيع بين حي 19 مارس وحي باب الواد	2016/39	.P.C.D	0.00	10,862,735.28	10,862,735.28	10,862,735.28	0.00
61	إنجاز وتجهيز ساحة لعب بحي 08 ماي بالوادي	2016/40	.P.C.D	0.00	8,695,160.18	8,695,160.18	8,695,160.18	0.00
62	إنجاز طريق فرعي محاذاة ثانوية سي مسثور م 550 م/ط	2016/41	.P.C.D	0.00	5,049,230.94	5,049,230.94	5,049,230.94	0.00
63	إ الإع ته ح م ط مجلس قضاء الى م ط اكماليةقريال ع	2016/42	.P.C.D	0.00	35,224,848.30	35,224,848.30	35,224,848.30	0.00
64	إ إزدواجية ط 110 م ط 16 الى م ط 48 تكسيت م 3.2 ك	2016/43	.P.C.D	0.00	16,200,367.70	16,200,367.70	16,200,367.70	0.00
65	إنجاز سوق جواري بحي 19 مارس بلدية الوادي	2016/44	.P.C.D	0.00	164,935.15	164,935.15	164,935.15	0.00
66	إع الإع ته حض شارع طالب عربي م ط 35 الى مدخل سوق	2016/45	.P.C.D	0.00	2,084,647.47	2,084,647.47	2,084,647.47	0.00
67	إ الإع ث ح من حاجز أمني ط ثنرت إلى م ط نزل مالي	2016/46	.P.C.D	0.00	16,797,465.75	16,797,465.75	16,797,465.75	0.00
68	إنجاز شبكة التطهير بحي الرمال 02	2016/47	.P.C.D	0.00	283,015.98	283,015.98	283,015.98	0.00
69	إ ت إ و ت إقن ضو مرور)م ط ممّاز دبي و م التربية	2016/48	.P.C.D	0.00	348,184.98	348,184.98	348,184.98	0.00
70	إ الا ت ح م ط ابتدائية نعموش صالح الى م ط 90 سكن	2016/50	.P.C.D	0.00	15,608,797.81	15,608,797.81	15,608,797.81	0.00
71	ت ح ط مزدوج م ط8ماي الى م ط ط وطني 48 م 3.2كلم	2016/51	.P.C.D	0.00	44,127,435.16	44,127,435.16	44,127,435.16	0.00
72	الإزدواجية للطريق ولائي403 ط 19 مارس مسافة 900م	2016/52	.P.C.D	0.00	4,253,772.51	4,253,772.51	4,253,772.51	0.00
91	إنجاز و تجهيز مقر بلدية جديد بما في ذالك المتابعة	2016/49	.P.C.D	0.00	11,788,543.52	11,788,543.52	11,788,543.52	0.00

ملحق رقم 17:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايـــة الـــوادي
دائـــرة الـــوادي
بلديـــة الـــوادي
مصلحة التجهيز
رقم : ..06../م ت ج/2015

أمـــر بإنطـــلاق الأشغـــال

يدعـــى السيـــد (ة) / بن بردي الزهرة
مؤسسة أشغال البناء والري

للقيـــام بأشغـــال:

إنجاز سوق جواري (القطب الجامعي 1300 مسكن)

وهذا طبقا للتقييم والعقد المرفق .

03 جوان 2015

الوادي في ----------

رئيس المجلس الشعبي البلدي

رئيس المجلس الشعبي البلدي
بالدياية
بشير بوضروة

وصـــل إستـــلام

أنا الممضي (ة) أسفله / بن بردي الزهرة
مؤسسة أشغال البناء والري
أشهـد على أنني قد إستلمت من السيد/ رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية الوادي
أمر بإنطلاق الأشغال رقم : 06/2015 المـــــوزخ في : .....
للقيـــام بأشغال :

إنجاز سوق جواري (القطب الجامعي 1300 مسكن)

تاريخ إنطلاق الأشغال .....

المقـــاول

ملحق رقم 18:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايـــة الـــوادي
دائـــرة الـــوادي
بلديـــة الـــوادي
مصلحة التعمير
رقم : .../ا.ت/.../20

أمـــــر بإنطـــــلاق الأشغـــــال

يدعـــى السيـــد (ة) / حويذق طارق
مؤسسة الأشغال العمومية الكبرى والري

للقيـــام بأشغـــال:
توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب عبر أحياء البلدية (الرمال * 19 مارس * 08 ماي * الناظور * النزلة * القارة * تكسبت الغربية * النور * سيدي مستور * 17 أكتوبر) على مسافة 7 كلم

وهذا طبقا للتقييم والصفقة المرفق .

الوادي في 02 جويلية 2017

رئيس المجلس الشعبي البلدي

رئيس المجلس الشعبي البلدي
بالوادي
بشيـــر بوفـــروة

وصـــــل إستـــــلام

أنا الممضي (ة) أسفله / حويذق طارق
مؤسسة الأشغال العمومية الكبرى والري

أشهـد على أنني قد إستلمت من السيد/ رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية الوادي
أمر بإنطلاق الأشغال رقم : .../ا.ت/.../20 المـــــؤرخ في : .....
للقيـــام بأشغال :
توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب عبر أحياء البلدية (الرمال * 19 مارس * 08 ماي * الناظور * النزلة * القارة * تكسبت الغربية * النور * سيدي مستور * 17 أكتوبر) على مسافة 7 كلم

تاريخ إنطلاق الأشغال .....

المقـــاول

21

ملحق رقم 19:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايـــة الـــوادي
دائـــرة الـــوادي
بلديـــة الـــوادي
مصلحة التجهيز

رقم : ...ت.م.ت/.../20

أمـــر بإنطـــلاق الأشغـــال

يدعـــى السيـــد (ة) / خلوط خالد
مؤسسة أشغال البناء

للقيـــام بأشغـــال:

تهيئة حضرية للطريق من مفترق الطرق التكوين المهني رقم 02 إلى غاية مفترق الطرق وازيتن ماعدا الفاصل الترابي

وهذا طبقا للتقييم والصفقة المرفق .

الوادي في 20 فيفري 2017

رئيس المجلس الشعبي البلدي

رئيس المجلس الشعبي البلدي
بالنيابة
بشير بوعروة

وصـــل إستـــلام

أنا الممضي (ة) أسفله / خلوط خالد
مؤسسة أشغال البناء

أشهـد على أنني قد إستلمت من السيد/ رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية الوادي
أمر بإنطلاق الأشغال رقم : ...ت.م.ت/... 20 المـــؤرخ في : 20 فيفري 2017
للقيـــام بأشغال :

تهيئة حضرية للطريق من مفترق الطرق التكوين المهني رقم 02 إلى غاية مفترق الطرق وازيتن ماعدا الفاصل الترابي

تاريخ إنطلاق الأشغال ..20 فيفري 2017

المقـــاول

21

الفهارس

الفهرس

العنوان	رقم الصفحة
البسملة	
الآية	
الملخص	
الشكر والعرفان	
مقدمة	**07**
الفصل الأول **الأبعاد النظرية للدراسة**	
المبحث الأول: مفهوم البلدية	**14**
المطلب الأول: تعريف البلدية	**14**
المطلب الثاني: نشاءه وتطور النظام البلدي في الجزائر	**19**
المطلب الثالث: دور البلدية في الخدمة العمومية والتنمية	**22**
المبحث الثاني: مفهوم التنمية	**25**
المطلب الأول: تعريف التنمية	**25**
المطلب الثاني: تعريف التنمية الاقتصادية	**26**
المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المحلية	**27**

المبحث الثالث: المحددات القانونية للتنمية المحلية	**33**
المطلب الأول: التمويل الذاتي لمشاريع التنمية المحلية	**33**
المطلب الثاني: صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية	**35**
المطلب الثالث: المخطط البلدي للتنمية والمخطط القطاعي	**38**
خلاصة الفصل الأول	**41**
الفصل الثاني **دور بلدية الوادي في حصول وتحصيل اعتمادات التنمية**	
المبحث الأول: لمحة فنية لبلدية الوادي	**44**
المطلب الأول: تعريف بلدية الوادي	**44**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية الوادي	**45**
المبحث الثاني: التنمية المحلية الذاتية لبلدية الوادي من(2014-2017)	**58**
المطلب الأول: مفهوم ميزانية الجماعات المحلية	**58**
المطلب الثاني: مساهمة ميزانية بلدية الوادي في التنمية المحلية من (2014-2017)	60
المطلب الثالث: مقارنة في التحصيل بين السنوات وأسباب الاختلاف	**65**
المبحث الثالث: الموارد الخارجية لتنمية المحلية لبلدية الوادي من(2014-2017)	**67**
المطلب الأول: إيرادات صندوق الضمان والتضامن لبلدية الوادي (2014-2017)	**67**

المطلب الثاني: المخطط البلدي للتنمية لبلدية الوادي (2014-2017)	**69**
المطلب الثالث: المخطط القطاعي للتنمية لبلدية الوادي (2014-2017)	**73**
خلاصة الفصل الثاني	**74**
الخاتمة	**76**
قائمة المراجع	**79**
الملاحق	**84**
الفهرس	**102**